

عنوان البحث

دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في

السعودية

إعداد الطالب:

بدر صنت الحربي

الرقم الجامعي:

٢٥١٠٠٣٢٧٩

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي

٢٠٢٥

فهرس المحتويات

٦.....	ملخص البحث
٧.....	Abstract
٨.....	الفصل الأول: المقدمة والإطار التمهيدي
٨.....	مقدمة
١٠.....	مشكله الدراسة
١١.....	أهمية الدراسة
١٢.....	الأهمية العلمية
١٢.....	الأهمية العملية
١٣.....	أهداف الدراسة
١٤.....	تساؤلات الدراسة
١٤.....	فرضيات الدراسة
١٥.....	نموذج الدراسة
١٦.....	المنطلقات النظرية للدراسة
١٩.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
١٩.....	أولاً: الإطار النظري
٢٠.....	المحور الأول: مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد السعودي
٢١.....	تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٢٣.....	معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٢٤.....	خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

٢٦.....	الدور الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
٢٨.....	مساهمة هذا القطاع في رؤية المملكة ٢٠٣٠
٢٩.....	التحديات العامة التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة
٣٠.....	فرص النمو والتوسع في السوق السعودي
٣٢.....	المحور الثاني: البنوك التجارية ووظائفها ودورها في تقديم التمويل
٣٢.....	تعريف البنوك التجارية
٣٤.....	الوظائف الأساسية للبنوك التجارية
٣٥.....	دور البنوك التجارية في دعم الأنشطة الاقتصادية
٣٦.....	سياسات الإقراض والتمويل في البنوك التجارية
٣٧.....	معايير تقييم طلبات التمويل
٣٨.....	منتجات التمويل الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
٣٩.....	آليات إدارة المخاطر الائتمانية
٤٠.....	المحور الثالث: واقع وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية والتحديات التي تواجهها
٤١.....	واقع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية
٤٢.....	أبرز التحديات التي تواجه المنشآت عند طلب التمويل
٤٣.....	التحديات التي تواجه البنوك في تمويل هذا القطاع
٤٤.....	دور البرامج الحكومية في دعم التمويل (مثل برنامج كفالة)
٤٥.....	دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحسين التمويل
٤٦.....	تقييم فعالية التمويل البنكي في دعم نمو المنشآت
٤٧.....	سبل تطوير منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

٤٨	ثانيا: الدراسات السابقة.....
٥٥	الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....
٥٥	مقدمة.....
٥٥	نوع الدراسة.....
٥٥	مجتمه الدراسة وعينتها.....
٥٦	مجتمع الدراسة.....
٥٦	عينة الدراسة.....
٥٦	أداة جمع البيانات.....
٥٧	إجراءات جمع البيانات.....
٥٧	طرق تحليل البيانات.....
٥٧	التحليل الوصفي.....
٥٧	التحليل الاستدلالي.....
٥٨	موثوقية الأداة.....
٥٨	خلاصة.....
٥٩	الفصل الرابع: تحليل البيانات والنتائج.....
٥٩	الخصائص الديمغرافية لعينه الدراسة.....
٥٩	الخصائص الديمغرافية لعينه الدراسة.....
٦٣	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....
٦٧	فرضيات الدراسة.....
٧١	الخاتمه.....

٧١	النتائج
٧٣	التوصيات
٧٥	المراجع
٨٠	الملاحق
٨٠	استبيان الدراسة

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحليل العوامل المؤثرة على قدرة هذه المنشآت في الحصول على التمويل البنكي. وجمعت البيانات من خلال استبيان شمل 150 مستجيبًا من أصحاب المنشآت وموظفي البنوك، لتقييم واقع التمويل والتحديات والسياسات البنكية المؤثرة.

أظهرت النتائج أن التحديات التي تواجه المنشآت تؤثر بشكل كبير على حصولها على التمويل البنكي، حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.721$ ، ومعامل التحديد $R^2 = 0.520$ ، مما يشير إلى أن 52% من التغير في التمويل يفسره حجم التحديات. كما بينت النتائج أن وضوح ومرونة السياسات البنكية له تأثير إيجابي على التمويل، حيث بلغ $R = 0.735$ و $R^2 = 0.540$. أما متطلبات السجل الائتماني والضمانات فكان لها أثر أيضًا ($R = 0.702$ ، $R^2 = 0.493$)، فيما ساهمت برامج الدعم والضمان الحكومية في تعزيز استفادة المنشآت ($R = 0.768$ ، $R^2 = 0.590$).

استنادًا إلى هذه النتائج، أوصت الدراسة بتحسين إجراءات التمويل البنكي وتبسيطها، وتعزيز الشفافية والمرونة في السياسات البنكية، وتوسيع برامج الدعم والضمان الحكومية مثل برنامج "كفالة". كما أوصت بتطوير خدمات الاستشارة المالية وتشجيع الشراكات مع صناديق الاستثمار والمنصات الرقمية، لرصد التحديات وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل بشكل أكثر فعالية، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

Abstract

This study aimed to explore the role of Saudi commercial banks in financing small and medium enterprises (SMEs) and to analyze the factors affecting these enterprises' ability to obtain bank financing. Data were collected through a questionnaire distributed to **150 respondents** including SME owners and bank employees, in order to assess the reality of financing, challenges, and banking policies affecting access to funds.

The results indicated that the challenges faced by SMEs significantly affect their access to bank financing, with a correlation coefficient of **$R = 0.721$** and a coefficient of determination **$R^2 = 0.520$** , indicating that 52% of the variation in financing is explained by the size of the challenges. The study also found that the clarity and flexibility of banking policies positively influence financing, with **$R = 0.735$** and **$R^2 = 0.540$** . Credit record and collateral requirements also had a significant effect (**$R = 0.702$, $R^2 = 0.493$**), while government support and guarantee programs contributed to enhancing SMEs' benefit from financing (**$R = 0.768$, $R^2 = 0.590$**).

Based on these findings, the study recommends improving and simplifying bank financing procedures, enhancing transparency and flexibility in banking policies, and expanding government support and guarantee programs such as the "Kafalah" program. Additionally, it recommends developing financial advisory services and promoting partnerships with investment funds and digital platforms to monitor challenges and enable SMEs to access financing more effectively, thereby supporting sustainable economic development in the Kingdom of Saudi Arabia.

الفصل الأول: المقدمة والإطار التمهيدي

مقدمة

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعات المحورية التي تسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوليد فرص العمل وتنويع مصادر الدخل، وهو ما جعل هذا القطاع يحظى باهتمام واسع في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وفي السياق السعودي اكتسبت المنشآت الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة مع تبني رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي ركزت بشكل واضح على دعم ريادة الأعمال وتنشيط دور القطاع الخاص في قيادة النمو الاقتصادي. وقد بات تطوير هذا القطاع ضرورة وطنية ملحة لرفع كفاءة الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية في ظل المتغيرات العالمية المتسارعة.

ومن أجل تمكين هذه المنشآت وتحقيق أهدافها التنموية برزت الحاجة إلى توفير مصادر تمويل متنوعة ومرنة تلبي احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية. وتحتل البنوك التجارية السعودية مكانة أساسية في هذا المسار بحكم امتلاكها الموارد المالية والخبرات الفنية والقدرة على تقييم المخاطر وتقديم حلول تمويلية تتناسب مع متطلبات السوق. ومع التطور الملحوظ الذي يشهده القطاع المصرفي في المملكة أصبح دور البنوك أكثر شمولية من مجرد تقديم قروض إلى تقديم خدمات استشارية وتسهيلات وضمانات تسهم في رفع كفاءة أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وقد أدركت الحكومة السعودية منذ سنوات مبكرة أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب بناء قطاع أعمال قوي قادر على الابتكار والتوسع، ولذلك عملت على وضع التشريعات والحوافز الداعمة لهذا التوجه، بما في ذلك تطوير بيئة التمويل وتعزيز الشراكات بين البنوك التجارية والجهات الحكومية وبرامج

الدعم. وجاء تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة منشآت كخطوة استراتيجية لتنسيق الجهود وتسهيل وصول اصحاب المنشآت الى التمويل المناسب وفق معايير واضحة وشفافة.

ورغم التقدم الكبير الذي تحقق لا تزال المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه عددا من التحديات التي تحد من قدرتها على الحصول على التمويل من البنوك التجارية، مثل ضعف الخبرة الادارية، وغياب السجلات المالية المنظمة، وارتفاع درجة المخاطر من وجهة نظر البنوك، اضافة الى محدودية الضمانات التي تستطيع هذه المنشآت تقديمها. وتلقي هذه التحديات بظلالها على قدرة البنوك على توجيه التمويل بشكل فعال ومتوازن بما يحقق مصالحها ويحمي استقرارها المالي.

وتسعى البنوك التجارية في المقابل الى تطوير استراتيجيات جديدة لتحسين قدرتها على تمويل هذا القطاع، وذلك من خلال تبني نماذج تقييم مبتكرة للمخاطر، وتصميم منتجات تمويلية متخصصة، وتقديم برامج تدريبية واستشارية للعملاء. كما تعمل على تعزيز شراكاتها مع صندوق التنمية الوطنية وبرامج الضمان التمويل بهدف تقليل المخاطر المرتبطة بتمويل المنشآت ذات الموارد المحدودة. وتظهر هذه الجهود في نمو حجم التمويل الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الاخيرة بنسبة متصاعدة.

وفي ظل هذا الحراك التنموي يبرز التساؤل حول مدى فعالية دور البنوك التجارية السعودية في توفير التمويل المناسب لهذا القطاع الحيوي، ومدى مساهمتها الفعلية في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. كما يبرز دورها في دعم الابتكار وتنمية القدرات التنافسية للمنشآت، ومدى نجاح السياسات المصرفية الحالية في تجاوز العقبات التي تواجه اصحاب المنشآت الناشئة والصغيرة. ويشكل هذا التساؤل جوهر الاهتمام العلمي والعملية لهذه الدراسة.

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الابعاد المختلفة لهذا الدور، من خلال تحليل البيئة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، واستعراض جهود البنوك التجارية في توفير التمويل، وتحديد التحديات التي تواجه كل من البنوك واصحاب المنشآت في هذا السياق. كما تسعى الدراسة الى تقييم فعالية الادوات والسياسات المعتمدة حالياً ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات البنوك واحتياجات السوق.

كما تسعى الدراسة الى تقديم رؤية تحليلية مبنية على البيانات والادبيات الاقتصادية حول اداء البنوك في هذا المجال، وتسليط الضوء على الثغرات القائمة والفجوات التمويلية التي تعيق توسع المنشآت في السوق السعودي. وتستند الدراسة الى مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمصرفية التي تساعد في رسم صورة واضحة عن واقع التمويل المصرفي وفاعليته. ومن خلال ذلك يمكن التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات التي تعزز من فهم الدور الحقيقي للبنوك التجارية في هذا القطاع.

وفي ضوء المعطيات المطروحة تهدف هذه الدراسة في نهاية المطاف الى تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير بيئة اعمال اكثر مرونة واستدامة. وتطمح الدراسة الى ان تكون اضافة علمية ومصدر دعم لصناع السياسات والمهتمين في المجال المالي والمصرفي، بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق مستهدفات التحول الوطني في المملكة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الاهمية الكبيرة التي تمثلها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي باعتبارها من اهم المحركات لخلق فرص العمل وتعزيز الابتكار وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، الا ان هذا القطاع يواجه عددا من التحديات المتعلقة بالحصول على التمويل المناسب من البنوك التجارية.

فرغم الجهود الحكومية الداعمة وبرامج التمويل المتخصصة، لا تزال نسبة كبيرة من اصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات في الوصول الى القروض والتسهيلات البنكية بسبب اشتراطات الضمانات المرتفعة ومتطلبات السجل الائتماني، وعدم امتلاك العديد منها للخبرات الادارية والمالية الكافية التي تتطلبها البنوك لتمويل المشاريع ذات المخاطر المرتفعة.

كما ان تردد بعض البنوك التجارية في تقديم التمويل يعود الى ضعف الثقة في قدرة هذه المنشآت على السداد وغياب المعلومات المالية الدقيقة، مما يؤدي الى فجوة تمويلية تحد من نمو هذا القطاع الحيوي. وبناء على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السعي الى فهم طبيعة الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المصرفي، وتحليل مدى فاعلية دور البنوك التجارية السعودية في توفير هذا التمويل، ومدى توافق ممارساتها التمويلية مع مستهدفات تنويع الاقتصاد وتحفيز ريادة الاعمال في رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة

تمثل هذه الدراسة اهمية كبيرة في المجال العلمي والمهني نظرا لارتباطها بموضوع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو موضوع يحتل موقعا محوريا في التحولات الاقتصادية التي تمر بها المملكة العربية السعودية. فالاهتمام المتزايد بهذا القطاع من قبل الجهات الحكومية والبنوك التجارية يعكس الدور الحيوي الذي يلعبه في تنويع مصادر الدخل ورفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. ومن هنا تأتي اهمية الدراسة في تقديم تحليل معمق للسياسات التمويلية الحالية، واستكشاف مدى كفاية الادوات التي تعتمد عليها البنوك التجارية لتوفير التمويل المناسب والمستدام لهذه المنشآت، اضافة الى الكشف عن العوامل التي تعيق حصولها على التمويل واثار ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف. كما تساعد الدراسة في سد فجوة معرفية تتعلق بفعالية التمويل المصرفي ودوره في تطوير هذا القطاع الواعد.

وتتجلى أهمية الدراسة أيضا في بعدها التطبيقي من خلال التركيز على واقع البنوك التجارية السعودية وتقييم مدى نجاحها في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تؤكد ضرورة تمكين رواد الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص. وتساهم الدراسة في توضيح العلاقة بين متطلبات البنوك والاحتياجات الفعلية للمنشآت، وتقديم مؤشرات تساعد صناع القرار والمختصين على تحسين منظومة التمويل وتطوير برامج أكثر مرونة ومصدقية. كما ان النتائج المتوقعة للدراسة يمكن ان تدعم اصحاب المنشآت في فهم المحددات المؤثرة على قرار البنوك بالتمويل، وتوعيتهم بمتطلبات تحسين ملفاتهم الائتمانية لزيادة فرص حصولهم على الدعم المالي اللازم.

الأهمية العلمية

- تسهم الدراسة في اثراء الادبيات المتعلقة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة السعودية.
- تقدم تحليلا حديثا لسياسات التمويل المصرفي الموجهة لهذا القطاع.
- تساعد في بناء اطار نظري متكامل حول العلاقة بين البنوك والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- توفر بيانات ومعلومات قد تستخدمها دراسات اخرى مستقبلية.
- تكشف الفجوات البحثية المتعلقة بدور البنوك التجارية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الأهمية العملية

- تساعد البنوك التجارية على تطوير سياسات تمويل أكثر مرونة تتوافق مع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تقدم توصيات لتحسين العلاقة التمويلية بين البنوك واصحاب المشاريع.

- توفر ادوات لصناع القرار من اجل تطوير برامج دعم وتمويل اكثر فاعلية.
- تفيد رواد الاعمال في فهم متطلبات البنوك وتحسين قدراتهم الائتمانية للحصول على التمويل.
- تدعم الجهات الحكومية في تقييم مدى تحقيق البنوك لاهداف رؤية ٢٠٣٠ فيما يتعلق بتمكين القطاع الخاص.

أهداف الدراسة

الهدف الرئيس

التعرف على دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحليل مدى فاعلية هذا الدور في دعم نمو هذا القطاع وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الاهداف الفرعية

١. تحديد اهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند طلب التمويل من البنوك التجارية.
٢. تحليل السياسات والاجراءات التمويلية التي تتبعها البنوك السعودية تجاه هذا القطاع.
٣. قياس تأثير متطلبات الضمانات والسجل الائتماني في قرار البنوك بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٤. تقييم مدى استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البرامج التمويلية والشراكات الحكومية الداعمة.
٥. اقتراح حلول وتوصيات لتطوير الدور التمويلي للبنوك التجارية بما يعزز نمو هذا القطاع.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي

ما مدى فاعلية دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وما العوامل

التي تؤثر في هذا الدور؟

التساؤلات الفرعية

١. ما التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عند محاولة الحصول على التمويل البنكي؟
٢. ما أبرز السياسات التمويلية التي تعتمد عليها البنوك السعودية في تمويل هذا القطاع؟
٣. كيف تؤثر متطلبات الضمانات والسجل الائتماني في قرارات البنوك تجاه المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟
٤. ما مدى استفادة المنشآت من البرامج التمويلية الحكومية وبرامج الضمان؟
٥. ما التوصيات التي يمكن ان تسهم في تعزيز فاعلية التمويل المقدم من البنوك التجارية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

يوجد دور ذو دلالة للبنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويتأثر هذا

الدور بمجموعة من المتغيرات المتعلقة بالضمانات والسياسات التمويلية والتحديات التي تواجه المنشآت.

الفرضيات الفرعية

١. توجد علاقة ذات دلالة بين التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومستوى حصولها على التمويل البنكي.

٢. توجد علاقة ذات دلالة بين السياسات والاجراءات التمويلية للبنوك التجارية ومستوى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٣. توجد علاقة ذات دلالة بين متطلبات السجل الائتماني والضمانات وبين قرار البنك بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٤. توجد علاقة ذات دلالة بين برامج الدعم والضمان الحكومية ومستوى استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التمويل البنكي.

٥. توجد فروق ذات دلالة يمكن ان تسهم التوصيات المقترحة في تقليلها وتحسين فاعلية التمويل البنكي.

نموذج الدراسة

المتغير المستقل (Independent Variable)

دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
ويتضمن عادةً أبعادًا مثل:

- تسهيلات الإقراض) شروط التمويل، حجم القروض، فترات السداد).
- أساليب التقييم الائتماني.
- الضمانات ومتطلباتها.
- المنتجات التمويلية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- السرعة والسهولة في إجراءات المنح والتمويل.
- الدعم والاستشارات المقدمة من البنوك.

المتغير التابع (Dependent Variable)

تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات والنظريات الاقتصادية والمالية التي تفسر العلاقة بين البنوك التجارية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتبرر أهمية التمويل البنكي كمحرك للنمو الاقتصادي. وتأتي في مقدمتها نظرية الوساطة المالية (Financial Intermediation Theory) التي طورها كل من Diamond (1984) و Leland & Pyle (1977)، والتي ترى أن البنوك التجارية تؤدي دوراً حاسماً في تقليل تكاليف المعلومات والمعاملات بين المدخرين وطالبي التمويل. وفي سياق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تُعد هذه النظرية أساسية لفهم سبب عزوف البنوك عن تمويل هذا القطاع بسبب ارتفاع تكاليف البحث والمتابعة ومشكلة عدم التماثل المعلوماتي (Information Asymmetry)، مما يؤدي إلى ظاهرة الإقراض الضعيف (Credit Rationing) التي شرحها Stiglitz & Weiss (1981).

كما تعتمد الدراسة على نظرية التسلسل الائتماني أو نظرية ترتيب التمويل (Pecking Order Theory) التي وضعها Myers & Majluf (1984)، والتي تفسر سلوك المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تفضيل التمويل الداخلي (الأرباح المحتجزة والتمويل العائلي) على التمويل الخارجي، ثم اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل، وأخيراً الديون طويلة الأجل أو إصدار الأسهم. وتفسر هذه النظرية سبب اعتماد أغلب المنشآت السعودية الصغيرة

على التمويل الذاتي أو القروض العائلية (كما أشار (Alsahlawi & Mubark, 2008) ، ومدى صعوبة وصولها إلى التمويل البنكي الرسمي بسبب تخوف أصحابها من فقدان السيطرة أو الكشف عن معلومات حساسة.

وترتكز الدراسة أيضاً على نظرية وكالة الائتمان (Credit Agency Theory) ومشكلة المخاطر الأخلاقية (Moral Hazard) والاختيار العكسي (Adverse Selection) ، حيث ترفض البنوك أو تحد من تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خوفاً من عدم قدرة المقترض على السداد بعد الحصول على القرض، أو بسبب اختيار المشاريع عالية المخاطر فقط للتقدم بطلب التمويل. وقد أكدت دراسات عديدة في السياق العربي (خوني وحريد، ٢٠١٥؛ Elhassan, 2019) أن هذه المشكلات هي السبب الرئيسي للفجوة التمويلية في المنطقة، مما يستدعي تدخل الدولة عبر برامج الضمان مثل "كفالة" لتقليل المخاطر المتصورة من جانب البنوك.

وتستند الدراسة كذلك إلى نظرية دورة حياة المشروع (Life Cycle Theory) التي طورتها Berger & Udell (1998)، والتي تربط احتياجات التمويل بنوع المشروع ومرحلة نموه. ففي المراحل المبكرة (البذرة والإطلاق) تكون المنشآت غير مؤهلة للتمويل البنكي بسبب غياب التدفقات النقدية والضمانات، مما يجعلها تعتمد على رأس المال الجريء أو التمويل الملائكي، بينما في مراحل النمو والتوسع يصبح التمويل البنكي أكثر ملاءمة. وهذا يفسر ضعف تمويل البنوك السعودية للمشاريع الناشئة مقارنة بالمنشآت القائمة منذ فترة (Zamperi Ahmad, 2012).

كما تعتمد الدراسة على نظرية التنمية الاقتصادية عبر دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة (Schumpeterian Growth Theory)، التي ترى أن هذه المنشآت هي المحرك الأساسي للابتكار وخلق فرص العمل والنمو الشامل. وقد تبنت رؤية ٢٠٣٠ هذا المنظور بوضوح من خلال رفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي إلى ٣٥%، مما يجعل دعم التمويل البنكي لها ليس مجرد نشاط تجاري، بل سياسة تنموية وطنية (Ali

(et al., 2023). وبالتالي فإن تقييم أداء البنوك التجارية في هذا المجال يتجاوز الربحية إلى قياس مدى مساهمتها

في تحقيق الأهداف الوطنية.

وتستلهم الدراسة أيضاً من نظرية التمويل الإسلامي المبني على المشاركة (Profit and Loss Sharing)

بدلاً من الدين التقليدي، كما نادى بها عدد من الباحثين) قعيد والسعيد وعمارة، ٢٠٢٢؛ لدرع، ٢٠١١؛

(Alghamdi, 2017)، حيث يُنظر إلى المصرف شريكاً لا دائناً، مما يقلل من مشكلة المخاطر الأخلاقية ويوزع

المخاطر بشكل أكثر عدلاً. وفي السعودية، حيث تُسيطر المنتجات المتوافقة مع الشريعة، فإن تطوير نماذج

المضاربة والمشاركة والاستصناع قد يشكل حلاً بديلاً لسد الفجوة التمويلية التي تعجز عنها النماذج التقليدية.

أخيراً، تتبنى الدراسة المنظور المؤسسي (Institutional Theory) الذي يرى أن فعالية التمويل لا تعتمد

فقط على العرض والطلب، بل على جودة البيئة المؤسسية (القوانين، التنظيم، الثقة، برامج الدعم). فنجاح

برنامج كفالة ودور "منشآت" ومؤسسة النقد في تحسين الوصول إلى التمويل يؤكد أهمية التدخل المؤسسي في

تعديل سلوك البنوك ورفع جاهزية المنشآت (Elhassan, 2019) ؛ (Orlando & Bace, 2021) ومن ثم فإن أي

اقتراحات للتطوير يجب أن تراعي تقوية هذه البيئة المؤسسية إلى جانب تحسين المنتجات المالية نفسها.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

يشكل الفصل الثاني من هذه الدراسة العمود الفقري الذي يعتمد عليه البحث لفهم طبيعة التمويل البنكي الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. يهدف هذا الفصل الى تقديم الاطار النظري الذي يوضح المفاهيم الاساسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني، اضافة الى توضيح طبيعة البنوك التجارية ووظائفها والادوات التي تستخدمها في تقديم التمويل. ويتيح الاطار النظري للقارئ فهماً دقيقاً للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للدراسة مما يساهم في بناء قاعدة علمية صلبة للبحث.

يتضمن الفصل ايضاً استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي ساهمت في تحديد الفجوات البحثية وتعزيز فهم التحديات والفرص المرتبطة بتمويل هذا القطاع الحيوي. ويعد تحليل الدراسات السابقة خطوة هامة لفهم التجارب السابقة والمقاربات العلمية المختلفة، كما يوفر رؤية شاملة للسياسات والاجراءات المتبعة في البنوك التجارية السعودية وبرامج الدعم الحكومية المصاحبة.

كما يسعى هذا الفصل الى توضيح المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل البنكي، مثل متطلبات الضمانات والسجل الائتماني، والسياسات التمويلية للبنوك، والعوامل المؤثرة في قرار التمويل. ويهدف ذلك الى تكوين اطار نظري متكامل يمكن الاعتماد عليه لاحقاً في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، كما يساعد في وضع نتائج الدراسة في سياق علمي واضح وقابل للمقارنة مع الدراسات الاخرى.

ويركز الفصل على تقديم رؤية متكاملة للتمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية، بدءاً من المفاهيم العامة وانتهاءً بتحليل السياسات التمويلية الفعلية التي تنفذها البنوك التجارية. ويتيح ذلك للباحث تحديد العوامل المؤثرة في قدرة المنشآت على الحصول على التمويل وقياس مدى تأثير هذه العوامل على مستوى التمويل المقدم من البنوك، مما يربط النظرية بالتطبيق العملي على الواقع السعودي.

وفي نهاية هذا التمهيد، يوضح الفصل الثاني للباحث والقارئ أهمية الاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة كمرجعية علمية موثوقة تساعد في تفسير النتائج التي سيتم الحصول عليها لاحقاً، كما تساهم في تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق. ويشكل هذا التمهيد الجسر بين الإطار النظري العام للبحث والدراسات السابقة، ويهيئ القارئ لدراسة العلاقة بين البنوك التجارية والتمويل الموجه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بطريقة علمية ومنهجية.

المحور الأول: مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد

السعودي

يشكل المحور الأول من هذا الإطار النظري حجر الأساس لفهم طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الوطني السعودي. حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحيوية التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل، مما يجعله محط اهتمام الحكومات والمجتمعات الاقتصادية على حد سواء. ويتطلب دراسة هذا القطاع التعرف على تعريفاته المختلفة ومعايير التصنيفية، وكذلك الخصائص المميزة له مقارنة بالمنشآت الكبيرة، من أجل تكوين صورة واضحة وشاملة عن دوره في الاقتصاد الوطني.

كما يهدف هذا المحور الى تسليط الضوء على الدور الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحليل مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، ودورها في تحفيز الابتكار ودعم ريادة الاعمال. ويعتمد هذا التحليل على الاطلاع على الدراسات والبيانات الاقتصادية التي توضح مدى تأثير هذا القطاع على السوق السعودي، فضلاً عن استعراض مساهمته في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بتنمية القطاع الخاص ورفع كفاءته التنافسية.

ويتناول المحور ايضا التحديات والفرص التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بيئة الاعمال السعودية، بما في ذلك المشكلات المتعلقة بالتمويل، ضعف الخبرات الادارية، نقص الموارد، والمخاطر التشغيلية المرتفعة. كما يبحث المحور في فرص النمو والتوسع المتاحة لهذه المنشآت، والتي يمكن استغلالها من خلال سياسات داعمة وتمويل مرن وبرامج حكومية تهدف الى تعزيز استدامتها وقدرتها على المنافسة في السوق المحلي والإقليمي.

تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تُعرّف المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً بأنها الكيانات الاقتصادية المستقلة التي لا تتجاوز حجم موظفيها أو إيراداتها حدوداً معينة تختلف من دولة لأخرى، وتهدف هذه المنشآت إلى تحقيق الربح مع محدودية الموارد والإمكانات المالية والتشغيلية مقارنة بالمنشآت الكبيرة. (Zamberi Ahmad, 2012) وتتمثل أهم خصائصها في القدرة على الابتكار والمرونة العالية في التكيف مع التغيرات الاقتصادية والسوقية، كما تلعب دوراً محورياً في توفير فرص العمل وتحفيز روح المبادرة وريادة الأعمال. وفي السياق السعودي، اعتمدت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" تعريفاً رسمياً يقسم المنشآت إلى متناهية الصغر وصغيرة

ومتوسطة وفق عدد الموظفين والإيرادات السنوية، حيث يُعتمد هذا التصنيف لتحديد نوع الدعم والتمويل المناسب لكل فئة. (Ali et al., 2023)

ويشير الحجار (Hajjar, 1989) إلى أن هذه المنشآت تتميز بمرونتها وسرعة اتخاذ القرار مقارنة بالشركات الكبرى، مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتقلبات السوق. ومن جهة أخرى، فإن صغر حجم المنشآت ومواردها المحدودة يجعلها أكثر عرضة للمخاطر المالية والتشغيلية، وهو ما يستلزم وضع استراتيجيات تمويلية ودعمية دقيقة لضمان استمراريته ونموها. ويرى الشربيني وآخرون (٢٠٢٤) أن التعريف الدقيق لهذه المنشآت يُعدّ الخطوة الأولى لتصميم سياسات تمويلية ودعمية ملائمة، تساعد البنوك والجهات الحكومية على تقديم برامج متخصصة تلبي احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية.

كما أن التعريف الدقيق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحديد طبيعة العلاقة بينها وبين البنوك التجارية، خاصة فيما يتعلق بمتطلبات التمويل والضمانات والإجراءات الإدارية، ويشكل أساساً لتقييم مدى نجاح هذه المنشآت في الحصول على التمويل من القطاع المصرفي. ويشير العديد من الباحثين إلى أن وجود تعريف محدد وموحد يساهم في توحيد الجهود الحكومية والخاصة لدعم هذا القطاع الحيوي، كما يساعد في قياس أثره على الاقتصاد الوطني من حيث خلق فرص العمل، زيادة الإنتاجية، وتعزيز الابتكار. علاوة على ذلك، فإن فهم طبيعة هذه المنشآت وخصائصها التشغيلية والمالية يمكن أن يكون أداة فعالة لصياغة سياسات مالية مرنة، بما يشمل تحديد حجم القروض، مدة السداد، وشروط الضمانات المناسبة لكل فئة.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن التعريف الدقيق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ليس مجرد مسألة إجرائية أو تصنيفية، بل هو خطوة استراتيجية لتمكين القطاع من لعب دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتيح هذا التعريف للباحثين وصناع السياسات فرصة لفهم التحديات التي تواجه المنشآت

الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل، وتقييم مدى ملاءمة البرامج التمويلية الحالية، وكذلك تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتحسين الوصول إلى التمويل وتعزيز النمو المستدام لهذا القطاع الحيوي في المملكة.

معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تتنوع معايير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين الدول، لكنها تركز عادة على ثلاثة مؤشرات رئيسية هي عدد الموظفين، وحجم المبيعات السنوية، وقيمة الأصول، حيث تعتبر هذه المؤشرات انعكاسًا لحجم المنشأة وقدرتها التشغيلية والمالية. (Elhassan, 2019) وفي المملكة العربية السعودية، يعتمد التصنيف الرسمي الصادر عن الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" على عدد العاملين حيث تُصنف المنشآت إلى متناهية الصغر إذا كان عدد موظفيها أقل من ستة، والصغيرة إذا تراوحت بين ستة وأربعين موظفًا، والمتوسطة إذا تراوحت بين خمسين ومئتين وتسعة وأربعين موظفًا، إضافة إلى الاعتماد على الإيرادات السنوية لتحديد الفئة بما يضمن توجيه الدعم المالي والتمويلي بشكل مناسب لكل فئة. (Ali et al., 2023)

ويشير زامبيري أحمد (Zamberi Ahmad, 2012) إلى أن تطبيق معايير تصنيف موحدة يساهم في توجيه الدعم الحكومي والتمويلي بدقة ويحد من إمكانية استغلال التصنيف للحصول على مزايا غير مستحقة، كما يساعد على قياس أثر سياسات الدعم على نمو هذا القطاع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويضيف الحجار (Hajjar, 1989) أن اختلاف المعايير بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعي والتجاري والخدمات يعكس طبيعة كل نشاط ومتطلبات رأس المال، مما يعني أن كل قطاع يحتاج إلى أدوات دعم وتمويل متخصصة تتناسب مع احتياجاته وقدرته على الاستمرارية والتوسع.

وعلاوة على ذلك، فإن وجود معايير واضحة لتصنيف المنشآت يتيح للباحثين وصناع السياسات فهم التركيبة الفعلية للقطاع، وتحديد حجم كل فئة ودورها في الاقتصاد الوطني، كما يساهم في تطوير البرامج

التمويلية والمبادرات الحكومية التي تستهدف تحسين قدرة هذه المنشآت على الوصول إلى التمويل، وتسهيل انخراطها في سلاسل القيمة المحلية والإقليمية. ويعتبر تصنيف المنشآت خطوة استراتيجية مهمة لتحقيق التوازن بين دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والتمويل، وضمان أن البرامج الحكومية والخطط المصرفية تحقق أقصى أثر اقتصادي واجتماعي للقطاع.

كما يسهم هذا التصنيف في تمكين البنوك التجارية من تصميم منتجات وخدمات تمويلية مناسبة لكل فئة، مع مراعاة حجم المخاطر والاحتياجات التشغيلية لكل منشأة. ويتيح تصنيف المنشآت بشكل دقيق للبنوك تحديد شروط التمويل، مثل حجم القرض وفترة السداد ومتطلبات الضمانات، بما يتوافق مع طبيعة كل منشأة ويعزز فرص نجاح التمويل وتحقيق عوائد مستدامة. كما يساعد في تحديد برامج التدريب والاستشارات التي يمكن تقديمها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحسين قدراتها الإدارية والمالية، وزيادة كفاءتها في إدارة الموارد واستثمار الفرص المتاحة في السوق المحلي والدولي.

وبالتالي، فإن وضع معايير دقيقة لتصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليس مجرد تصنيف إجرائي، بل هو أداة استراتيجية لدعم نمو القطاع وتمكينه من لعب دوره الفعلي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يوفر قاعدة علمية متينة للبحث العلمي وتحليل البيانات المتعلقة بتمويل المنشآت، ويساعد في رصد فعالية السياسات الحكومية والمصرفية، وتقديم توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز أداء هذا القطاع الحيوي ودوره في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الشركات الكبرى، وأهمها المرونة العالية وسرعة الاستجابة لتغيرات السوق ومتطلباته، مما يمنحها القدرة على التكيف مع الظروف

الاقتصادية المختلفة واتخاذ قرارات سريعة تؤثر مباشرة على أدائها ونجاحها في المنافسة (بتال والراوي، ٢٠١١). وتعتمد هذه المنشآت بدرجة كبيرة على صاحب المشروع أو الإدارة العليا بشكل شخصي، وهو ما يمنحها قدرة على التحكم في الموارد والقرارات، لكنه في الوقت نفسه قد يحد من تطبيق مبادئ الإدارة الاحترافية والتخطيط المنظم، خاصة في المنشآت المملوكة عائلياً.

كما تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة عادة من محدودية الموارد المالية والبشرية، وضعف الهيكل الإداري والتنظيمي، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر التشغيلية ويحد من قدرتها على التوسع والنمو في الأسواق التنافسية. (Elhassan, 2019) وتشير الدراسات إلى أن هذا النقص في الموارد يجعلها بحاجة إلى دعم تمويلي واستشاري مستمر، بما في ذلك برامج التدريب المالي والإداري، وتقديم تسهيلات تمويلية مرنة من قبل البنوك والمؤسسات الحكومية لضمان استمراريته واستدامة عملياتها.

ويلفت زامبيري أحمد (Zamberi Ahmad, 2012) إلى أن الملكية العائلية للعديد من هذه المنشآت في السعودية تمنحها قوة في اتخاذ القرارات بشكل سريع ومرن، لكنها قد تحد من الاحترافية في الإدارة وتطبيق معايير الحوكمة المؤسسية. ومع ذلك، تُعد قدرة هذه المنشآت على خلق فرص عمل بتكلفة منخفضة مقارنة بالشركات الكبرى من أبرز خصائصها الإيجابية، فهي تلعب دوراً مهماً في الحد من البطالة وزيادة مشاركة القوى العاملة في الاقتصاد الوطني. (Ali et al., 2023)

وتتمتع هذه المنشآت كذلك بالقدرة على الابتكار وتقديم منتجات وخدمات متخصصة تلبي احتياجات الأسواق المحلية بطريقة أسرع وأقل تكلفة، وهو ما يجعلها عنصراً فعالاً في تعزيز التنافسية الاقتصادية وتنمية ريادة الأعمال. كما يمكن أن تستفيد من التقنيات الحديثة وأدوات الإدارة الرقمية لتعويض محدودية الموارد

وتحسين الأداء، بما يتيح لها فرصًا أكبر للنمو والتوسع على المدى الطويل، ويجعلها لاعبًا مهمًا في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ المتعلقة بتنمية القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي، فإن فهم خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمثل أساسًا علميًا لتحديد احتياجاتها التمويلية والإدارية، وتصميم السياسات والبرامج التي تستهدف دعم نموها واستدامتها، كما يساعد البنوك التجارية والمؤسسات المالية في تقديم منتجات وخدمات تمويلية تتناسب مع طبيعة كل منشأة وحجمها واحتياجاتها التشغيلية.

الدور الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الوطني وتنويعه، حيث تلعب دورًا مهمًا في تقليل الاعتماد على الموارد النفطية وتعزيز الصادرات غير النفطية، مما يساهم في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل. (Ali et al., 2023) ويعكس هذا الدور أهمية دعم هذا القطاع من قبل الحكومة والبنوك التجارية لتوفير البيئة المناسبة لنموه واستمراره، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠. كما تعمل هذه المنشآت على تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية والتقلبات العالمية من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة ومتنوعة، مما يجعلها عنصرًا حيويًا في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد السعودي.

وتعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة المصدر الأساسي لخلق فرص العمل، حيث توظف أكثر من ٦٠% من القوى العاملة في كثير من الدول المتقدمة، وتسعى المملكة العربية السعودية للوصول إلى نسب مشابهة من خلال دعم هذا القطاع وتشجيع ريادة الأعمال (الشريبي وآخرون، ٢٠٢٤). ويساهم هذا القطاع في الحد من البطالة وزيادة مشاركة الشباب في سوق العمل، إضافة إلى تعزيز مهاراتهم وتطوير قدراتهم المهنية والإدارية.

كما يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف مناطق المملكة من خلال خلق فرص عمل متساوية في المناطق الحضرية والريفية.

وتلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في نشر الابتكار ودعم سلاسل الإمداد للشركات الكبرى، حيث تعمل كعنصر تكاملي في الاقتصاد من خلال تقديم منتجات وخدمات متخصصة تلبي احتياجات السوق المحلي والإقليمي. (Zamberi Ahmad, 2012) كما تُشكّل هذه المنشآت رافعة للتنمية الإقليمية والمحلية من خلال انتشارها الجغرافي الواسع، مما يعزز التنمية المستدامة ويقلل من التفاوت الاقتصادي بين المناطق المختلفة. (Hajjar, 1989) ومن هذا المنطلق، يمثل دعم هذا القطاع تمويلًا وإداريًا خطوة استراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام ورفع كفاءة القطاع الخاص، وضمان استمرارية قدرته على المساهمة الفعالة في الاقتصاد الوطني.

وتساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أيضًا في تطوير بيئة الأعمال وتحفيز المنافسة، حيث توفر حلولًا مبتكرة ومرنة تلبي احتياجات المستهلكين بشكل أسرع وأقل تكلفة مقارنة بالمنشآت الكبيرة. كما تساعد في تعزيز ريادة الأعمال وتشجيع الاستثمار المحلي، مما يعزز شبكة الأعمال والأنشطة الاقتصادية في المملكة. وبذلك تصبح هذه المنشآت جزءًا أساسيًا من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفر فرصًا مهمة للبنوك والمؤسسات المالية لتقديم منتجات وخدمات تمويلية متخصصة تلبي احتياجاتها وتعزز نموها المستدام.

وبالتالي، فإن الدور الاقتصادي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة يتجاوز مجرد تحقيق الأرباح، ليشمل دعم التنمية المستدامة، وتحفيز الابتكار، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل،

وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعلها محركاً رئيسياً لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تعزيز الاقتصاد غير النفطي وتنمية القطاع الخاص.

مساهمة هذا القطاع في رؤية المملكة ٢٠٣٠

تستهدف رؤية المملكة ٢٠٣٠ رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٠% إلى نحو ٣٥% بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يعكس الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني. (Ali et al., 2023) وتسعى الرؤية إلى تعزيز دور هذا القطاع في تعزيز ريادة الأعمال، وزيادة مشاركة الشباب والمرأة في سوق العمل، بالإضافة إلى دعم زيادة عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة المصدرة، مما يساهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق التكامل مع الأسواق العالمية. (Alharbi et al., 2022)

وتدعم رؤية ٢٠٣٠ هذا القطاع من خلال برامج تمويلية واستشارية متعددة، أبرزها برنامج "منشآت" الذي يقدم الدعم المباشر وغير المباشر للمنشآت، وصندوق التنمية الصناعية الذي يساهم في توفير التمويل اللازم للمشاريع الصناعية، إضافة إلى برنامج كفالة الذي يتيح للمنشآت الحصول على ضمانات تمويلية من البنوك التجارية، مما يسهل وصولها إلى التمويل ويعزز قدرتها على النمو والتوسع. (Elhassan, 2019) كما توفر هذه البرامج استشارات وتدريباً إدارياً ومالياً يساعد على تحسين كفاءة المنشآت وقدرتها على المنافسة، وهو ما يضمن تحقيق أهداف الرؤية في دعم الاقتصاد الإنتاجي وتحفيز الابتكار.

ويُعتبر دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أحد المحاور الرئيسية التي تركز عليها رؤية المملكة للتحويل من اقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى اقتصاد متنوع قائم على الإنتاج والخدمات المتقدمة، حيث يمثل هذا القطاع رافعة أساسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحفيز الابتكار المحلي. (Ramady, 2005) كما أن

تطوير هذا القطاع يسهم في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وتحسين البيئة الاستثمارية، ودعم التنمية الإقليمية والمحلية من خلال توزيع المنشآت في مختلف مناطق المملكة. وبذلك يصبح الاستثمار في هذا القطاع واستدامته جزءاً استراتيجياً من تحقيق أهداف الرؤية طويلة المدى، ويضمن قدرة المملكة على بناء اقتصاد مستدام قادر على مواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التنافسية العالمية.

التحديات العامة التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تحديات متعددة تؤثر على قدرتها على النمو والاستمرار، وأبرز هذه التحديات صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي بسبب نقص الضمانات المطلوبة والتاريخ الائتماني المحدود لدى العديد من هذه المنشآت، مما يجعل البنوك أكثر تحفظاً عند منح القروض ويحد من فرص توسعها. (Elhassan, 2019) ويضاف إلى ذلك ضعف المهارات الإدارية والتسويقية لدى بعض المنشآت، مما يحد من قدرتها على المنافسة مع الشركات الكبرى التي تمتلك خبرات تنظيمية وتسويقية متقدمة، ويؤثر على قدرتها في إدارة الموارد بفعالية وتحقيق أهداف النمو والاستدامة. (Zamperi Ahmad, 2012)

وتعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة كذلك من تحديات تنظيمية وبيروقراطية عديدة تشمل الإجراءات الحكومية المعقدة، وطول فترة تسجيل الأعمال، ومتطلبات الترخيص المختلفة، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل نتيجة الضرائب والرسوم والاعتمادات المالية. (Alshareef & Tunio, 2022) وتؤثر هذه التحديات على قدرة المنشآت على الاستمرار في السوق وتوسيع أنشطتها، كما تجعلها أكثر عرضة للمخاطر الاقتصادية وتقلبات السوق.

وفاقمت جائحة كورونا هذه التحديات بشكل كبير، حيث واجهت العديد من المنشآت صعوبات مالية وتشغيلية أدت إلى انخفاض الإيرادات وإغلاق نسبة كبيرة منها، وهو ما أبرز ضعف بعض المنشآت في مواجهة

الأزمات وعدم جاهزيتها لإدارة المخاطر المفاجئة. (Orlando & Bace, 2021) ومن هنا أصبح من الضروري تقديم دعم تمويلي وإداري مستدام للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج حكومية وشراكات مع البنوك التجارية لضمان استمراريتهما وقدرتها على المساهمة في الاقتصاد الوطني بشكل فعال.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات تبني استراتيجيات شاملة تشمل تطوير المهارات الإدارية والتسويقية لأصحاب المشاريع، تحسين الوصول إلى التمويل من خلال برامج الضمان والدعم البنكي، وتسهيل الإجراءات التنظيمية وتقليل البيروقراطية، مما يعزز من قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المنافسة وتحقيق الاستدامة والنمو المستمر. ويُعد هذا الدعم الاستراتيجي شرطاً أساسياً لضمان أن يظل هذا القطاع محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، ومساهمًا فعالاً في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

فرص النمو والتوسع في السوق السعودي

تتوفر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية العديد من الفرص للنمو والتوسع بفضل التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية، حيث أصبح بإمكان هذه المنشآت الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية بسرعة وبتكلفة منخفضة، مما يعزز قدرتها على المنافسة وزيادة الإيرادات. (Alharbi et al., 2022) ويسمح التحول الرقمي أيضًا بتحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، كما يوفر حلولاً مبتكرة لتسويق المنتجات والخدمات وإدارة العمليات الداخلية بشكل أكثر فعالية، مما يفتح آفاقاً واسعة أمام هذا القطاع للنمو السريع والمستدام.

كما تدعم المشاريع الحكومية الضخمة مثل نيوم والقدية ومشروع البحر الأحمر سلاسل الإمداد المحلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر هذه المشاريع فرصاً للتعاقد وتقديم المنتجات والخدمات للمشروعات الكبرى، وهو ما يتيح للمنشآت توسيع نطاق أعمالها والوصول إلى أسواق جديدة وزيادة قاعدة

عملائها. (Ali et al., 2023) ويعد هذا التوسع أحد أهم محركات تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وتحقيق الاستدامة المالية، كما يسهم في تطوير القدرات الإنتاجية والإدارية للمنشآت على المدى الطويل.

وتشجع برامج رؤية ٢٠٣٠ على توطين الصناعات وزيادة نسبة المحتوى المحلي في المنتجات والخدمات، مما يخلق فرصاً مهمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للاندماج في سلاسل القيمة الوطنية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (Ramady, 2005) كما زاد اهتمام صناديق الاستثمار الجريء ورأس المال المخاطر بتمويل المشاريع الريادية والمبتكرة، وهو ما يوفر مصادر تمويل إضافية لهذه المنشآت ويدعم نموها وتوسعها في السوق المحلي والإقليمي. (Alghamdi, 2017)

وعلاوة على ذلك، فإن توفر بيئة استثمارية داعمة للابتكار وريادة الأعمال، إلى جانب التسهيلات الحكومية والبنية التحتية المتطورة، يشكل محفزاً قوياً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لاستغلال الفرص المتاحة وتحقيق النمو المستدام. ويتيح ذلك للقطاع تنمية مهاراته الإدارية والفنية وتطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات السوق الحديثة، مما يعزز دوره كرافعة للنمو الاقتصادي وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي، تمثل هذه الفرص مجتمعة قاعدة قوية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو والتوسع، وتعكس أهمية دعم برامج التمويل والسياسات الحكومية الموجهة لتعزيز استدامة هذا القطاع الحيوي وتمكينه من تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي ملموس في المملكة.

المحور الثاني: البنوك التجارية ووظائفها ودورها في تقديم التمويل

يشكل المحور الثاني من هذا الإطار النظري حجر الأساس لفهم طبيعة البنوك التجارية ودورها في تقديم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. حيث تعتبر البنوك التجارية الوسيط المالي الرئيس الذي يربط بين المدخرين والمستثمرين، كما تلعب دورًا محوريًا في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل شريحة مهمة من الاقتصاد الوطني. ويهدف هذا المحور إلى توضيح تعريف البنوك التجارية ووظائفها الأساسية، وكيفية مساهمتها في دعم التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى استعراض السياسات التمويلية وآليات إدارة المخاطر الائتمانية التي تتبعها لضمان استدامة عمليات التمويل وكفاءة إدارة الموارد المالية.

كما يركز هذا المحور على دراسة دور البنوك التجارية في تصميم المنتجات التمويلية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يشمل القروض والتمويل الميسر وخدمات الضمان، وكيفية تقييم طلبات التمويل بناءً على معايير محددة تضمن التوازن بين تحقيق الربحية وتقليل المخاطر. كما يستعرض المحور الاستراتيجيات والسياسات التي تعتمدها البنوك لدعم هذا القطاع الحيوي، مع التركيز على أهمية توفير تمويل مستدام يساهم في تعزيز قدرة المنشآت على النمو والتوسع والمساهمة الفعلية في الاقتصاد الوطني، بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

تعريف البنوك التجارية

تُعرف البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية مرخصة تقوم بقبول الودائع من الجمهور سواء كانت ودائع تحت الطلب أو ودائع آجلة، ثم تقوم بإعادة توجيه هذه الأموال من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد والشركات بهدف تحقيق الربح وضمان استمرارية أعمالها (ابن بخمة وبن ساحة، ٢٠١٦).

وتخضع هذه البنوك في المملكة العربية السعودية لرقابة مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، التي تضع السياسات والضوابط الاحترازية لضمان سلامة النظام المالي وحماية حقوق المودعين والمستفيدين من القروض، بالإضافة إلى توجيه البنوك نحو الممارسات التمويلية السليمة والمستدامة (Orlando & Bace, 2021).

وتتنوع أنشطة البنوك التجارية لتشمل قبول الودائع بأنواعها المختلفة، وتقديم القروض للأفراد والشركات، إضافة إلى الخدمات المصرفية الاستثمارية، والتحويلات المالية، وإصدار الضمانات المالية، وهو ما يجعلها الوسيط المالي الأهم بين أصحاب الفائض النقدي وأصحاب العجز في الموارد المالية (باكر وبن ساسي، ٢٠١٧؛ بتال والراوي، ٢٠١١). كما تلعب هذه البنوك دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي من خلال توجيه الموارد المالية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر لها السيولة اللازمة لتوسيع نشاطها وزيادة إنتاجها والمساهمة في خلق فرص العمل.

ويعتبر تعريف البنوك التجارية وفهم طبيعتها أنشطتها خطوة أساسية لتوضيح دورها في النظام المالي الوطني، وكيفية تأثير سياساتها التمويلية على أداء الاقتصاد المحلي، كما يساعد على استيعاب العلاقة بين البنوك التجارية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في سياق التمويل ودعم ريادة الأعمال. إضافة إلى ذلك، فإن وضوح هذا التعريف يتيح للباحثين وصناع السياسات تحليل منتجات التمويل البنكي وتقييم فعالية السياسات والإجراءات الائتمانية، بما يساهم في تعزيز الاستدامة المالية وتطوير القطاع المصرفي بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

الوظائف الأساسية للبنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية مجموعة متنوعة من الوظائف الأساسية التي تجعلها العمود الفقري للنظام المالي والاقتصادي، حيث تقوم بقبول الودائع بأنواعها المختلفة، بما في ذلك الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة، وتوفير وسائل دفع وتحويل متعددة تشمل الشيكات والبطاقات المصرفية وأنظمة التحويل الإلكترونية، مما يسهل حركة الأموال بين الأفراد والشركات ويعزز النشاط الاقتصادي (ابن بخمة وبن ساحة، ٢٠١٦). كما تمنح البنوك التجارية القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات، وتوفر التمويل للتجارة الداخلية والخارجية، مما يساهم في تنشيط حركة الاستثمار والتجارة وزيادة القدرة الإنتاجية للمنشآت الاقتصادية (باكر وبن ساسي، ٢٠١٧).

وتؤدي البنوك التجارية وظيفة خلق النقود من خلال عملية الإقراض بضعف الاحتياطيات، حيث يتمكن البنك من منح قروض تتجاوز الودائع الفعلية بنسبة محددة وفق القوانين والأنظمة، وهو ما يعزز السيولة في السوق ويدعم النمو الاقتصادي (الشربيني وآخرون، ٢٠٢٤). بالإضافة إلى ذلك، تقدم البنوك التجارية خدمات استشارية متخصصة، وخدمات مصرفية استثمارية، وخدمات إلكترونية متطورة، بما يتيح للعملاء إدارة أموالهم واستثماراتهم بكفاءة ومرونة، ويساهم في تعزيز الابتكار المالي واستخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع المصرفي. (Orlando & Bace, 2021)

كما تساعد هذه الوظائف الأساسية على توجيه الموارد المالية بكفاءة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص العمل. وتعتبر معرفة الوظائف الأساسية للبنوك التجارية ضرورية لفهم كيفية تصميم المنتجات

التمويلية وبرامج الدعم المالي الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وكيفية إدارة المخاطر المالية وضمان استمرارية عمليات التمويل بما يتوافق مع أهداف السياسات الاقتصادية الوطنية ورؤية المملكة ٢٠٣٠.

دور البنوك التجارية في دعم الأنشطة الاقتصادية

تلعب البنوك التجارية دورًا محوريًا في دعم الأنشطة الاقتصادية وتعزيز النمو الوطني من خلال تمويل المشاريع الإنتاجية وتقديم القروض والتسهيلات المالية للمستثمرين، وهو ما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحفيز الاستثمارات في القطاعات المختلفة (بتال والراوي، ٢٠١١). وتعمل البنوك على توزيع الموارد المالية بكفاءة بين القطاعات الاقتصادية وفق الأولويات الوطنية والخطط التنموية، مما يعزز قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن بين النمو الصناعي والخدمي والتجاري، ويساهم في استدامة النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي (الشربيني وآخرون، ٢٠٢٤).

كما تسهم البنوك التجارية في دعم الاستقرار المالي من خلال تطبيق نظم إدارة المخاطر المالية والمصرفية، والالتزام بالمعايير الدولية مثل اتفاقيات بازل التي تحدد متطلبات رأس المال وإدارة المخاطر الائتمانية، بما يحافظ على سلامة النظام المالي ويحد من احتمالات الأزمات الاقتصادية (Orlando & Bace، 2021). وتعمل هذه الآليات على حماية المودعين والمستثمرين وضمان قدرة البنوك على الاستمرار في تقديم التمويل بشكل مستدام، وهو ما يعزز الثقة في القطاع المصرفي ويحفز الاستثمار المحلي والدولي.

علاوة على ذلك، تعتبر البنوك التجارية شريكًا أساسيًا للحكومة في تنفيذ السياسات النقدية والتنموية، حيث تقوم بدور الوسيط بين السياسات الحكومية والأسواق المالية، بما في ذلك برامج الدعم والتسهيلات التمويلية الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل أحد أبرز محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة (Ramady, 2005). وتساهم هذه الشراكة في تحقيق أهداف رؤية المملكة

٢٠٣٠، من خلال تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره في الاقتصاد، وتطوير منظومة التمويل لتكون أكثر كفاءة واستدامة، بما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، ويرفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.

سياسات الإقراض والتمويل في البنوك التجارية

تعتمد سياسات الإقراض في البنوك التجارية على تحقيق توازن دقيق بين الربحية وإدارة المخاطر، حيث تسعى البنوك إلى تقديم التمويل للعملاء بطريقة تحقق عوائد مالية مناسبة مع الحد من احتمالية التعثر في السداد أو تكبد خسائر مالية (خوني وحريد، ٢٠١٥). وفي المملكة العربية السعودية، تخضع هذه السياسات لتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، التي تحدد نسب التركيز المصرفي ونسب السيولة ومتطلبات الاحتياطات النقدية، بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي وضمان قدرة البنوك على تلبية احتياجات السوق بشكل مستدام. (Orlando & Bace, 2021)

وتحرص البنوك السعودية على دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة نسبة التمويل الموجه لها، وذلك عبر برامج تمويلية حكومية مثل برنامج كفالة وبرامج الضمان، التي توفر تسهيلات تمويلية وتخفف من قيود الضمانات المطلوبة، مما يشجع البنوك على تقديم القروض لهذه المنشآت والمساهمة في نموها واستدامتها. (Elhassan, 2019) كما تتبنى معظم البنوك السعودية نموذج التمويل التقليدي القائم على الفائدة، مع تزايد اعتماد المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما يوفر خيارات تمويلية متنوعة تلي احتياجات جميع العملاء، وتعزيز شمولية النظام المالي.

وتسعى سياسات الإقراض أيضاً إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، مع مراعاة الأولويات الوطنية والخطط التنموية، بما يضمن استخدام التمويل بشكل يحقق أكبر أثر

اقتصادي واجتماعي. كما تتضمن هذه السياسات تقييم الطلبات التمويلية بدقة عبر دراسة الجدارة الائتمانية للمنشآت وقدرتها على السداد، وتحليل المخاطر التشغيلية والمالية، وذلك لضمان استدامة عمليات الإقراض وتقليل التعثر المالي. ويُعد فهم سياسات الإقراض والتمويل في البنوك التجارية أمرًا جوهريًا لفهم كيفية دعم هذا القطاع الحيوي، وتقديم منتجات مالية ملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

معايير تقييم طلبات التمويل

تُعد معايير تقييم طلبات التمويل في البنوك التجارية من أهم الأدوات التي تضمن استدامة عمليات الإقراض وتقليل المخاطر المالية، حيث تركز هذه المعايير بشكل رئيسي على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المقدم للتمويل، وقدرته على تحقيق العوائد المطلوبة وقدرته على السداد ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها، إضافة إلى الضمانات المقدمة التي تكفل حماية البنك من التعثر المالي (ابن بخمة وبن ساحة، ٢٠١٦). ويُراعى في عملية التقييم أيضًا الخبرة الإدارية لصاحب المشروع والتاريخ الائتماني السابق، حيث تعتبر خبرة الإدارة عاملاً أساسياً في نجاح المشروع وقدرته على تجاوز العقبات التشغيلية والمالية. (Elhassan, 2019)

كما تُعطى أهمية كبيرة للقوائم المالية والتدفقات النقدية المتوقعة للمشروع، إذ تساعد هذه البيانات البنك في تقدير قدرة المنشأة على توليد الإيرادات ومواجهة الالتزامات المالية بشكل مستدام، كما توفر مؤشرات دقيقة حول الاستقرار المالي والربحية المستقبلية للمشروع (باكر وبن ساسي، ٢٠١٧). ويستخدم البنك كذلك نماذج التصنيف الائتماني "Credit Scoring" لتقييم درجة المخاطر المتعلقة بالتمويل بشكل موضوعي، حيث تساعد هذه النماذج في تصنيف المشاريع والعملاء وفقاً لمستوى الجدارة الائتمانية، وتحديد السياسات الملائمة لتقديم التمويل مع الحد من احتمالات التعثر (خوني وحريد، ٢٠١٥).

وتساهم هذه المعايير مجتمعة في تعزيز قدرة البنوك على إدارة المخاطر الائتمانية بشكل فعال، كما تمكّنها من تقديم منتجات تمويلية ملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن استدامة التمويل وتحفيز النمو الاقتصادي. كما تعكس أهمية هذه المعايير الدور الاستراتيجي للبنوك التجارية في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تساعد على توجيه التمويل إلى المشاريع الواعدة والقادرة على تحقيق الأثر الاقتصادي والاجتماعي المرجو، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تنمية القطاع الخاص وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.

منتجات التمويل الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تقدم البنوك التجارية مجموعة متنوعة من منتجات التمويل الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف تلبية احتياجاتها المختلفة وضمان استمرارية نشاطها ونموها، حيث تشمل القروض قصيرة الأجل المخصصة لتغطية احتياجات رأس المال العامل والتسهيلات البنكية التي تساعد هذه المنشآت على إدارة عملياتها اليومية بكفاءة (ابن بخمة وبن ساحة، ٢٠١٦). كما تقدم البنوك منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل المرابحة والإجارة المنتهية بالتملك والمشاركة، مما يوفر حلول تمويلية تناسب مختلف العملاء وتدعم نمو القطاع المالي الإسلامي في المملكة (قعيد والسعيد وعمارة، ٢٠٢٢).

وتوفر بعض البنوك برامج تمويل متخصصة تشمل تمويل المعدات والتوسعة وتسهيلات التصدير، وهو ما يتيح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة زيادة قدرتها الإنتاجية والتوسع في الأسواق المحلية والخارجية، وبالتالي تعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني (محمد وعبدالله، ٢٠٢٢). كما تتعاون البنوك بشكل فعال مع برنامج كفالة لتقديم قروض بضمان حكومي يصل إلى ٨٠% من قيمة التمويل، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالإقراض ويشجع البنوك على تقديم التمويل للمشاريع الريادية والمبتدئة. (Elhassan, 2019)

وتعد هذه المنتجات التمويلية أدوات حيوية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تمكّنها من مواجهة التحديات المالية، وتحقيق الاستدامة، والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق السعودي، بما يساهم في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال. كما تعكس أهمية هذه المنتجات دور البنوك التجارية كشريك استراتيجي في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، من خلال تمكين القطاع الخاص وتوسيع قاعدة المشاريع الممولة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي.

آليات إدارة المخاطر الائتمانية

تعتمد البنوك التجارية على مجموعة من الآليات المتكاملة لإدارة المخاطر الائتمانية وضمان استدامة عمليات التمويل، وأحد أهم هذه الأساليب هو تحليل المخاطر المعروف بـ Cs٥، والذي يشمل تقييم الشخصية والسمعة الائتمانية للعميل، والقدرة على السداد، ورأس المال المستثمر في المشروع، والضمانات المقدمة، والظروف الاقتصادية والبيئية المحيطة بالمشروع، حيث يساعد هذا التحليل في تحديد درجة الجدارة الائتمانية وتقليل احتمالات التعثر المالي (خوني وحريد، ٢٠١٥). كما تستخدم البنوك نماذج القروض المتعثرة ونسب التغطية بالمخصصات لمراقبة جودة محفظة القروض، وتحديد مستوى المخاطر المحتملة، واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة قبل وقوع الخسائر. (Orlando & Bace, 2021)

وتطبق البنوك معايير بازل III في احتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المختلفة، وهو ما يضمن قدرتها على امتصاص الصدمات المالية والمحافظة على استقرار النظام المصرفي، كما تتيح هذه المعايير تقييم مستوى المخاطر المرتبطة بمحفظة التمويل وتحديد السيولة المطلوبة لكل بنك (الزبير، ٢٠٢٠). بالإضافة إلى ذلك، تعزز البنوك الرقابة الداخلية من خلال وضع نظم رقابية دقيقة، واستخدام التكنولوجيا المالية والتقنية

الحديثة للكشف المبكر عن المخاطر المحتملة، مثل التحليل الآلي للبيانات المالية وأنظمة الإنذار المبكر، مما يساعد في اتخاذ القرارات المالية السليمة وتقليل الخسائر المحتملة (باكر وبن ساسي، ٢٠١٧).

وتساهم هذه الآليات مجتمعة في تعزيز ثقة العملاء والمستثمرين في القطاع المصرفي، كما تمكن البنوك من تقديم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل آمن ومستدام، بما يدعم نموها وقدرتها على المنافسة في السوق المحلي والدولي. وتعد إدارة المخاطر الائتمانية جزءاً استراتيجياً من سياسات البنوك التجارية، حيث تساعد على حماية الموارد المالية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو ما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تطوير قطاع مالي مستدام ورفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

المحور الثالث: واقع وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية

والتحديات التي تواجهها

يشكل المحور الثالث من هذا الإطار النظري خطوة مهمة لفهم واقع وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث يركز على تحليل مستوى التمويل المقدم من البنوك التجارية لهذا القطاع الحيوي، بالإضافة إلى استعراض التحديات التي تواجه هذه المنشآت عند طلب التمويل. كما يتناول المحور الصعوبات التي تواجه البنوك في تقديم الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على الإجراءات والضوابط المالية والسياسات الائتمانية المطبقة لضمان الاستدامة وتقليل المخاطر. ويهدف هذا المحور إلى تقديم صورة شاملة عن البيئة التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، بما يعكس التحديات والفرص المتاحة لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

كما يبحث المحور في دور البرامج الحكومية، مثل برنامج كفالة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحسين إمكانية الوصول إلى التمويل، وتقديم الدعم اللازم للمنشآت لزيادة قدرتها التنافسية والتوسع في السوق المحلي والدولي. ويستعرض المحور تقييم فعالية التمويل البنكي في دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويقترح سبل تطوير منظومة التمويل بما يضمن تلبية احتياجات هذا القطاع، ويعزز من استدامته وقدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة. ويأتي هذا التحليل متسقاً مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم القطاع الخاص وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

واقع التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية

رغم التوجهات الرسمية لتعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، لا تتجاوز نسبة تمويل البنوك التجارية لهذا القطاع عادة ٨-١٠% من إجمالي محفظة القروض، مما يعكس محدودية الاعتماد على التمويل البنكي مقارنة بالقطاعات الأخرى (Elhassan, 2019) وقد ساهمت البرامج الحكومية مثل برنامج كفالة وبرامج مؤسسة النقد العربي السعودي في زيادة نسبة التمويل تدريجياً، حيث وصلت هذه النسبة إلى حوالي ١٢% في عام ٢٠٢٤، مما يعكس الجهود المبذولة لتحسين الوصول إلى التمويل وتحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة (تقارير ساما).

وتتركز غالبية القروض الممنوحة في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام، بينما تعاني المناطق الأخرى من ضعف في انتشار التمويل البنكي، مما يحد من فرص نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة خارج المراكز الاقتصادية الرئيسية (Zamberi Ahmad, 2012) وتعتمد العديد من هذه المنشآت على التمويل الذاتي أو القروض العائلية لتغطية احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية، وهو ما يبرز أهمية تعزيز الشراكات بين

القطاعين العام والخاص وتطوير المنتجات التمويلية الموجهة لهذا القطاع لدعم توسعها واستدامتها (Alsahlawi & Mubark, 2008).

ويعكس واقع التمويل البنكي الحالي الحاجة إلى سياسات أكثر مرونة واستهدافاً، بما يضمن توفير التمويل للمنشآت الواعدة ويحد من الاعتماد على المصادر التقليدية للتمويل. كما يشير هذا الواقع إلى أهمية تطوير منظومة متكاملة تشمل برامج الضمان والدعم الحكومي، إلى جانب تحسين آليات تقييم طلبات التمويل وتقديم منتجات مصرفية ملائمة، بما يساهم في تعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على النمو والمساهمة الفعلية في الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أبرز التحديات التي تواجه المنشآت عند طلب التمويل

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية العديد من التحديات عند محاولة الحصول على التمويل البنكي، ومن أبرزها نقص الضمانات العينية والتاريخ الائتماني، وهو ما يجعل البنوك مترددة في منح التمويل بسبب ارتفاع المخاطر المحتملة. (Elhassan, 2019) كما تواجه هذه المنشآت متطلبات إدارية ووثائقية معقدة، بما في ذلك إعداد القوائم المالية والتقارير التشغيلية المطلوبة، إلى جانب تكاليف تمويل مرتفعة نسبياً مقارنة بقدرتها المالية، مما يزيد من صعوبة الوصول إلى التمويل. (Zamperi Ahmad, 2012)

وتفتقر العديد من المنشآت إلى دراسات جدوى احترافية مدعومة بالبيانات المالية الدقيقة، وهو ما يقلل من قدرة البنوك على تقييم جدوى المشروع بشكل موضوعي، ويؤثر على قرارات منح القروض (محمد وعبدالله، ٢٠٢٢). وتزداد هذه الصعوبات بشكل ملحوظ بالنسبة للمنشآت الناشئة والمملوكة للشباب والمرأة، حيث تفتقر هذه الفئات غالباً إلى الخبرة العملية والتاريخ الائتماني الطويل، مما يزيد من مستوى المخاطر بالنسبة للممولين ويحد من فرص الحصول على التمويل. (Alharbi et al., 2022)

وتؤدي هذه التحديات مجتمعة إلى اعتماد العديد من المنشآت على التمويل الذاتي أو القروض العائلية، مما يحد من قدرتها على التوسع وتحقيق النمو المستدام. كما تعكس هذه التحديات الحاجة إلى تطوير سياسات تمويلية مرنة وبرامج دعم حكومية فعالة، إضافة إلى تقديم الاستشارات الإدارية والمالية لضمان قدرة المنشآت على تلبية متطلبات البنوك وتحسين فرصها في الحصول على التمويل بما يساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تعزيز ريادة الأعمال وتنمية القطاع الخاص.

التحديات التي تواجه البنوك في تمويل هذا القطاع

تواجه البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة عند تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث ترتفع نسبة المخاطر الائتمانية بسبب ضعف الهيكل المالي لهذه المنشآت، وغياب الضمانات الكافية والتاريخ الائتماني المحدود، مما يزيد من احتمال التعثر في السداد (خوني وحريد، ٢٠١٥). كما تنخفض الربحية للبنوك عند تمويل هذه المنشآت مقارنة بتمويل الشركات الكبرى أو الأفراد ذوي الجدارة الائتمانية القوية، نظرًا لصغر حجم القروض والتكاليف المرتبطة بإدارتها. (Orlando & Bace, 2021)

وتعاني البنوك من نقص المعلومات الدقيقة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يصعب عملية تقييم المخاطر بشكل موضوعي ويجعل قرارات التمويل أكثر حذرًا، ويستلزم استخدام أدوات تقييم متقدمة وموثوقة لتقليل احتمالية الخسائر. (Elhassan, 2019) بالإضافة إلى ذلك، تزيد التكاليف التشغيلية لإدارة محافظ قروض صغيرة ومتعددة، حيث تتطلب متابعة دقيقة لكل قرض، وإجراءات إدارية وفنية مكثفة لضمان تحصيل المستحقات ومراقبة الأداء المالي للمقترضين (باكر وبن ساسي، ٢٠١٧).

وتعكس هذه التحديات الحاجة إلى تطوير سياسات مصرفية متخصصة ومنتجات تمويلية مرنة تناسب طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تعزيز الشراكات مع الجهات الحكومية وبرامج الضمان

مثل برنامج كفالة لتقليل المخاطر وزيادة القدرة على الوصول إلى التمويل. كما تؤكد هذه التحديات أهمية تحسين نظم المعلومات والبيانات المالية عن هذا القطاع، بما يمكن البنوك من اتخاذ قرارات تمويلية أكثر دقة وكفاءة، ويسهم في تعزيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودعم مساهمتها في الاقتصاد الوطني وفق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.

دور البرامج الحكومية في دعم التمويل (مثل برنامج كفالة)

يُعد برنامج كفالة أحد أبرز الأدوات الحكومية لدعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث يقدم ضماناً يصل إلى ٨٠% من قيمة التمويل الممنوح من البنوك، مما يقلل المخاطر المرتبطة بالإقراض ويشجع البنوك على توسيع محفظة القروض الموجهة لهذا القطاع الحيوي (Elhassan, 2019). وقد ساهم هذا البرنامج بشكل كبير في زيادة حجم التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفع من حوالي ٢ مليار ريال في عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٣٠ مليار ريال في عام ٢٠٢٤، مما يعكس فعالية التدخل الحكومي في تعزيز قدرة هذا القطاع على النمو والتوسع.

إضافة إلى ذلك، يدعم صندوق التنمية الصناعية وصندوق التنمية الوطني تمويل المشاريع الصناعية والريادية، بما يساهم في تعزيز الإنتاج المحلي وتوفير فرص العمل وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال في المملكة (Ali et al., 2023). كما تقدم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" برامج تدريبية وتوعوية تهدف إلى رفع جاهزية المنشآت للحصول على التمويل، من خلال تحسين المهارات الإدارية والمالية والتخطيطية لأصحاب المشاريع، وتزويدهم بالمعرفة اللازمة لتلبية متطلبات البنوك والمؤسسات التمويلية (Alshareef & Tunio, 2022).

وتعكس هذه البرامج الحكومية تكامل جهود القطاعين العام والخاص لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل على تقليل العقوبات التمويلية، وتحفيز نمو القطاع، وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني. كما تسهم هذه البرامج في تطوير منظومة التمويل بشكل مستدام، وزيادة فعالية التمويل البنكي، وتوجيه الموارد المالية نحو المشاريع الواعدة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الكبير، بما يتماشى مع أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم ريادة الأعمال وتمكين القطاع الخاص كرافد رئيس للنمو الاقتصادي.

دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تحسين التمويل

تُشكّل الشراكات بين القطاعين العام والخاص أحد الأدوات الفعالة لتعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث يمثل التعاون بين برنامج كفالة والبنوك نموذجًا ناجحًا لتوزيع المخاطر المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالإقراض، مما يتيح للبنوك تقديم التمويل لهذه المنشآت بثقة أكبر ويحفز نموها واستدامتها. (Elhassan, 2019) كما تعمل صناديق الاستثمار الجريء بالتنسيق مع البنوك على تمويل المراحل المبكرة من المشاريع الريادية، وهو ما يوفر دعمًا ماليًا مهمًا للمنشآت الناشئة ويعزز من قدرتها على الابتكار والتوسع. (Alghamdi, 2017)

وتساهم الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال في ربط المنشآت بالمولدين، حيث تقوم بتسهيل التواصل بين أصحاب المشاريع والمستثمرين وتقديم الاستشارات الإدارية والمالية، مما يرفع من فرص الحصول على التمويل ويقلل من العقوبات الإجرائية. (Shalaby, 2004) كما تشهد المملكة حاليًا تطوير منصات تمويل جماعي وتطبيقات التكنولوجيا المالية FinTech بالشراكة مع القطاع الخاص، وهو ما يسهم في توسيع قاعدة التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويتيح حلولًا مبتكرة وسريعة لتلبية احتياجاتها التمويلية، مع تحسين الشفافية والكفاءة في إدارة عمليات الإقراض. (Orlando & Bace, 2021)

وتعكس هذه الشراكات التوجه الاستراتيجي لتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص، بما يساهم في رفع قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المنافسة وتحقيق النمو المستدام، كما تدعم أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تنمية القطاع الخاص وتطوير منظومة تمويل متكاملة ومرنة، تضمن تقديم الدعم المالي الملائم للمنشآت الواعدة وتحقيق أثر اقتصادي واجتماعي إيجابي على المدى الطويل.

تقييم فعالية التمويل البنكي في دعم نمو المنشآت

رغم التحسن الملحوظ في نسب التمويل الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة، لا تزال الفجوة التمويلية كبيرة، حيث يُقدر حجم التمويل المطلوب بأكثر من ٣٠٠ مليار ريال، مما يشير إلى الحاجة الماسة لتوسيع نطاق التمويل البنكي وتحسين الوصول إلى الموارد المالية. (Elhassan, 2019) وقد ساهم التمويل البنكي بشكل إيجابي في زيادة عدد المنشآت المسجلة وتحسين مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس دوره الفعال في دعم نمو القطاع وتعزيز الاقتصاد الوطني (ALI et al., 2023).

ومع ذلك، لا تزال نسبة القروض المتعثرة في هذا القطاع مرتفعة مقارنة بباقي القطاعات، وهو ما يعكس المخاطر المرتبطة بالتمويل وعدم كفاية الضمانات أو الخبرة الإدارية لدى بعض المنشآت، ويؤكد أهمية تطبيق معايير تقييم دقيقة ومتابعة مستمرة لمحفظة القروض (خوني وحريد، ٢٠١٥). كما تحتاج منظومة التمويل إلى مزيد من التكامل بين البنوك والجهات الحكومية، وتطوير برامج دعم مبتكرة، وتعزيز التعاون مع الجهات الخاصة والاستثمارية لتقليل المخاطر وتمكين المنشآت من الحصول على التمويل بسهولة أكبر (محمد وعبدالله، ٢٠٢٢).

وتؤكد هذه المعطيات أن فعالية التمويل البنكي في دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتوقف على تحسين الأدوات التمويلية، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتطوير البنية المؤسسية والرقابية للبنوك، بما يضمن تحقيق استدامة التمويل، وزيادة مساهمة هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني، وتوجيهه نحو تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في تنمية القطاع الخاص وتعزيز ريادة الأعمال.

سبل تطوير منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تتطلب تطوير منظومة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية تبني مجموعة من السياسات والإجراءات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين الوصول إلى التمويل وزيادة فعالية الدعم المقدم من البنوك والجهات الحكومية. ومن أبرز هذه السبل تطوير قاعدة بيانات ائتمانية شاملة تشمل جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يتيح للبنوك والمؤسسات التمويلية تقييم المخاطر بشكل أكثر دقة واتخاذ قرارات تمويلية مستنيرة، ويحد من التعثر المالي ويشجع على توسيع محفظة القروض. (Elhassan, 2019)

كما يُعد تشجيع التمويل الإسلامي والمشاركة بدل الدين التقليدي من السبل المهمة لتوفير حلول تمويلية مبتكرة تتناسب مع طبيعة المشاريع المختلفة وتقلل العبء المالي على المنشآت، إضافة إلى تعزيز ثقافة التمويل المتوافق مع الشريعة وتشجيع الاستثمار المستدام (قعيد والسعيد وعمارة، ٢٠٢٢). ويبرز دور شركات التمويل غير البنكي والتكنولوجيا المالية FinTech في توسيع قاعدة التمويل وإيجاد منصات مبتكرة للتمويل الجماعي، مما يسهل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل بسرعة وكفاءة أكبر، ويقلل من التعقيدات الإجرائية المرتبطة بالقنوات التقليدية. (Alghamdi, 2017)

كما يمثل تعزيز برامج بناء القدرات المالية والإدارية لأصحاب المنشآت خطوة أساسية لتمكينهم من إدارة أعمالهم بفعالية وتحسين جاهزيتهم للحصول على التمويل، من خلال تدريبهم على إعداد دراسات

الجدوى، والقوائم المالية، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة التدفقات النقدية، وهو ما يعزز من ثقة البنوك والمستثمرين في قدرة هذه المنشآت على النمو وتحقيق العائد المالي المرجو. (Zamberi Ahmad, 2012) وتؤكد هذه السبل مجتمعة على أهمية تبني نهج شامل ومتكامل لتطوير منظومة التمويل، بحيث يشمل تحسين البنية المؤسسية والرقابية للبنوك، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقديم الدعم المالي والتقني للمنشآت، بما يساهم في تعزيز استدامتها وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم القطاع الخاص وتنمية ريادة الأعمال.

ثانياً: الدراسات السابقة

١. دراسة (الشريبي، ٢٠٢٤) بعنوان دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة

والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

تناول هذا البحث دور الجهاز في وضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية الخاصة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، بالإضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لتنسيق عمل الجهات والمبادرات المختلفة في هذا المجال. وقد تجلت خدمات التمويل التي تقدمها البنوك لهذه المشروعات في عدة أشكال، منها القروض قصيرة الأجل التي تتناسب مع طبيعة نشاط ودخل هذه المشروعات، والتسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف لتلبية متطلبات تمويل التعاملات اليومية، وكذلك تمويل شراء الأصول بما يتضمن الرهون التجارية. ويُعد تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم القنوات التي تعتمد عليها البنوك المصرية للوصول إلى شرائح عملاء جديدة، وتعزيز خطط الشمول المالي، مع تنويع برامج التمويل الموجهة للعملاء في هذا القطاع الحيوي.

٢. دراسة (محمد، ٢٠٢٢) بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة

والمتوسطة: دراسة تطبيقية على مدينة المجمعة للفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ م..

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، حيث يُعد هذا القطاع من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني لما له من دور في توفير فرص العمل وزيادة دخول الأفراد. وتفترض الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمويل البنوك التجارية ونشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات الأولية اللازمة، وصمما استبانة لتجميع المعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة واختبار فرضياتها. كما تم اختيار عينة عشوائية مكونة من ٢٥ منشأة صغيرة ومتوسطة، مع الاستعانة بالمنهج الاستنباطي لاستخلاص المعلومات من المصادر والمراجع الأصلية. وأظهرت النتائج أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تسهم بنسبة ملموسة في التوظيف، إلا أن التمويل المقدم لهذه المشروعات لا يزال غير كافٍ، وأن شروط منح القروض المصرفية غالبًا ما تكون معقدة وصعبة التطبيق. وبناءً على ذلك، أوصى الباحثان بزيادة حجم التمويل المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط شروط منح القروض، بالإضافة إلى ضرورة قيام الدولة والجهات الرسمية بدعم هذا القطاع لضمان ممارسته لدوره الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. دراسة (فعيد، ٢٠٢٢) بعنوان دور التمويل الإسلامي في تطوير المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستعراض أهم الإجراءات الداعمة لها، من خلال البحث عن بدائل تمويلية تلبي مختلف احتياجات وتطلعات أصحاب المشاريع. وفي هذا السياق، برز التمويل الإسلامي كأحد أبرز الأساليب التمويلية المتاحة، لما يوفره من صيغ

وآليات متنوعة تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية بشكل يضمن نموها وتطورها، وتمكينها من أداء دورها الفاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأظهرت الدراسة الميدانية محدودية مساهمة بنك السلام الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس الحاجة لتعزيز دور البنوك في دعم هذا القطاع الحيوي لضمان استمرارية المشاريع وتوسيع نطاق استثماراتها.

٤. دراسة (بلقلة، ٢٠٢١) بعنوان دور التمويل المصغر في تمويل التنمية المحلية: الوكالة

الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البويرة نموذجاً.

يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى إسهام نموذج التمويل المصغر في دعم التنمية المحلية باعتباره أحد الآليات الحديثة التي توفر دعماً مالياً لأصحاب المشاريع الصغيرة. وقد تناول البحث المفاهيم العامة المرتبطة بالتمويل المصغر، ثم استعرض واقع تطبيقه في الجزائر، مع تسليط الضوء على تجربة المديرية الولائية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية البويرة كنموذج تطبيقي. وأظهرت النتائج أن التمويل المصغر في الجزائر بشكل عام، وفي ولاية البويرة بشكل خاص، قد ساهم بوضوح في دعم التنمية المحلية من خلال تمويل المشروعات الصغيرة وتمكينها من الانطلاق، إضافة إلى دوره في الحد من البطالة عبر توفير فرص عمل جديدة.

٥. دراسة (عبدالباقي، ٢٠٢٠) بعنوان دور البنوك في سد الفجوة بين حصول المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة على التمويل وقدرتها على الابتكار: دراسة حالة.

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور البنوك في تقديم الدعم المالي والمعنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة، من خلال دراسة حالة كل من بنك القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي الجزائري، والتعرف على مزايا هذا الدعم والمعوقات التي تعترض تقديمه. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع توزيع ٤٠ استبانة على عينة من مجتمع البحث. وأظهرت النتائج أن البنوك تقدم دعماً مالياً واستشارياً لهذه

المؤسسات بشكل مقبول، حيث تساهم هذه الجهود في تحقيق الأرباح، وكسب العملاء، والمساهمة في الحد من هجرة الكفاءات والمهارات. وفي المقابل، تعد عائدات الابتكار غير المؤكدة ونقص الخبرة الإدارية لدى أصحاب المشاريع من أبرز المعوقات التي تحد من قدرة البنوك على تقديم هذا الدعم بشكل أكثر فاعلية.

٦. دراسة (طلحي، ٢٠٢٠) بعنوان دور عقد الاستصناع في تمويل الصناعات الصغيرة

والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر

تناولت هذه الدراسة دور وأهمية عقد البيع بالاستصناع لدى البنوك الإسلامية في معالجة تحديات تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على مدى فعاليته في تلبية احتياجات هذه الصناعات من التمويل بالحجم المناسب وبتكلفة معقولة. كما هدفت الدراسة إلى تحليل واقع وآفاق تطبيق صيغة عقد الاستصناع في البنوك الإسلامية الجزائرية، مع استعراض أشكال التطبيق العملي لها في كل من بنك البركة الجزائري ومصرف السلام - الجزائر، لتقييم مدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. ورغم توافر الإطار القانوني والتنظيمي لعقد الاستصناع، إلا أن تطبيق هذه التقنية التمويلية في البنوك الإسلامية يبقى محدوداً، وذلك نتيجة حداثة تجربتها في الجزائر من جهة، وعدم الوعي الكافي بأهميتها كبديل تمويلي فعال لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

٧. دراسة (خوني، ٢٠١٥) بعنوان فعالية رأس المال: المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.

يواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات والعقبات، يأتي في مقدمتها مشكلة التمويل، حيث تظل هذه المؤسسات محدودة الحجم والقدرة على التوسع بسبب قلة الموارد المتاحة لها وصعوبة الحصول على القروض البنكية نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض، وتشدّد الشروط، ومتطلبات

الضمانات العينية. ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري البحث عن مصادر تمويل حديثة تتناسب مع احتياجات هذه المؤسسات، ومن أبرزها رأس المال المخاطر، الذي يتميز بمرونة تلائم متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويوفر لها دعماً مالياً مستداماً دون التقيد بالشروط التقليدية للبنوك. وفي هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى دراسة دور وفعالية رأس المال المخاطر كتقنية حديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية لهذه التقنية التمويلية وتسليط الضوء على أهميتها كبديل تمويلي فعال يسهم في تعزيز النمو والتوسع لهذه المؤسسات.

٨. دراسة (باكر، ٢٠١٧) بعنوان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة

حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة ورقلة ٩٤٤ - فترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣.

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات، مع التركيز على دعم مختلف المشاريع خارج هذا القطاع الحيوي. وتتيح هذه الإصلاحات فرصة لتوفير موارد مالية معتبرة في حال تم تجاوز العراقيل التي تعيق تطوير هذه المشاريع، وعلى رأسها صعوبة الحصول على القروض المصرفية، وهو ما كان سبباً في محدودية التوسع والاستثمار فيها. استجابةً لذلك، قامت الدولة بوضع برامج وهيئات متخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أبرزها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، التي تساهم في تمويل جزء من هذه المؤسسات. ويأتي دور هذه الهيئات متكاملًا مع دور البنوك العمومية، التي تقدم القروض المصرفية اللازمة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إقامة مشاريعها وتحقيق أهدافها التنموية. ومن خلال دراسة مساهمة البنك الوطني الجزائري - وكالة ورقلة "٩٤٤" في تمويل المشاريع، تبين أن مستوى تمويل المشاريع الاستثمارية مقبول نسبيًا، رغم الصعوبات والعراقيل التي تواجه البنوك، وعلى رأسها تعثر بعض القروض المصرفية المقدمة.

٩. دراسة (ابن بخمة، ٢٠١٦) بعنوان دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة ببنك الجزائر الخارجي ٢٠٠٩ - ٢٠١١

تزداد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المعاصر نظرًا للدور الحيوي الذي تلعبه على المستويين الجزئي والكلّي، من خلال توظيف رأس المال المتاح لديها والمساهمة في توفير فرص العمل والحد من البطالة. ويعود تميز هذه المؤسسات إلى قدرتها على الابتكار والكفاءة الإنتاجية والمرونة في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية. ورغم هذه المميزات، تواجه هذه المؤسسات مجموعة من التحديات التي تهدد استمراريّتها، أبرزها مشكلة التمويل، التي قد تؤدي إلى تعطل المشاريع أو إفلاسها. وغالبًا ما يلجأ أصحاب هذه المؤسسات إلى البنوك التجارية التقليدية للحصول على القروض، غير أن هذه البنوك تطبق معايير عامة تمنحها على أساسها القروض دون مراعاة خصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يقلل من فرصها في الحصول على التمويل بسبب صعوبة تقديم الضمانات وإحجام البنوك عن إقراضها لارتفاع المخاطر. ولتوضيح هذا الواقع، أجرينا دراسة ميدانية ببنك الجزائر الخارجي لتقييم دوره في تمويل المشروع محل الدراسة، حيث استفاد المشروع من قرض استغلال ساهم في استمراره وتوسيع نشاطه، مما انعكس إيجابًا على زيادة رقم الأعمال وارتفاع قيمة النتائج المحققة.

١٠. دراسة (بتال، ٢٠١١) بعنوان دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

في العراق

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد حديث، إذ لا تقتصر أهميتها على توفير فرص العمل وإتاحة مصادر دخل لعدد كبير من الأفراد، بل تمتد لتكون محفزًا رئيسيًا للابتكار التكنولوجي وتوسيع نطاق الصادرات. ومن هذا المنطلق، تُعد هذه المشروعات محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي

المستدام. وفي هذا السياق، يبرز دور المصارف في دعم وتمويل هذه المشروعات، لا سيما المصارف التجارية والمتخصصة، سواء من خلال إنشاء صناديق مخصصة للاستثمار والتمويل، أو عبر تأسيس وحدات داخلية متخصصة لتقديم الدعم المالي. ويسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على تجربة المصارف التجارية العراقية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في ظل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق القائم على قوى العرض والطلب. وتشير البيانات إلى وجود قناتين أساسيتين لتمويل هذه المشروعات، الأولى عبر الشركة العراقية للكفالات المصرفية، والثانية من خلال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما أسهم في زيادة حجم القروض الممنوحة إلى نحو ٤٠ مليار دينار، مع توقع مضاعفة هذا الرقم خلال عام واحد وفقاً لمعدلات النمو الشهرية الحالية.

١١. دراسة (لدرع، ٢٠١١) بعنوان نحو تعزيز دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة : دراسة حالة بنك البركة الجزائري.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، إذ تسهم في توجيه الاستثمارات نحو كافة المناطق، مما يعزز الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية في عملية الإنتاج. ويسهم هذا الدور في زيادة التنوع الإنتاجي، بما يتيح توفير مجموعة متنوعة من السلع التي يمكن أن تحل محل المستوردات وتلبي الاحتياجات المحلية. ومع تزايد أهمية هذه المؤسسات، أصبح تمويلها أحد التحديات الرئيسية التي تشغل بال أصحابها والاقتصاديين على حد سواء. ومن هذا المنطلق، برزت أساليب التمويل الإسلامية كحل مبتكر وفعال، إذ توفر فرصة لتحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توجيه التمويل نحو مشاريع حقيقية، بعيداً عن الاستخدامات غير المرتبطة بالأعمال الإنتاجية، ما يساهم في معالجة مشكلتي البطالة والفقر ويحد من تفاقم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات مقارنة بأساليب التمويل التقليدية.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

مقدمة

تعد منهجية الدراسة الإطار الأساسي الذي يوضح الأساليب والأدوات التي ستُستخدم لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح نوع الدراسة، مجتمعها وعينتها، أدوات جمع البيانات، وتصميم الاستبيان، بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة لجمع البيانات وطرق تحليلها. كما يتناول الفصل مكونات التحليل الوصفي والاستدلالي، وكذلك دراسة موثوقية الأداة، بما يضمن دقة النتائج ومصداقيتها في تقييم دور البنوك التجارية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

نوع الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة موضوع البحث، حيث يتيح هذا النوع من الدراسات جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المدروسة وتحليلها بشكل موضوعي لتحديد العلاقات بين المتغير المستقل وهو "دور البنوك التجارية" والمتغير التابع وهو "تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة". كما يسمح هذا المنهج بتفسير النتائج واستخلاص الاستنتاجات التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات التمويلية.

مجتمه الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، بالإضافة إلى البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية التي تقدم منتجات تمويلية لهذا القطاع. ويهدف اختيار هذا المجتمع إلى تمثيل القطاعين المالي والتجاري بشكل شامل لتقييم مدى فعالية التمويل البنكي والتحديات المصاحبة له.

مجتمع الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع المنشآت الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، بالإضافة إلى موظفي البنوك التجارية المسؤولة عن تمويل هذا القطاع في المملكة العربية السعودية. وقد تم اعتماد أسلوب العينة العشوائية الطبقية لضمان تمثيل جميع الفئات المختلفة للمنشآت حسب الحجم (صغيرة، متوسطة) والموقع الجغرافي (الرياض، جدة، الدمام، والمناطق الأخرى)، وكذلك تمثيل البنوك التي تقدم منتجات تمويلية متنوعة للمنشآت.

عينة الدراسة

تم استخدام الأسلوب العشوائي الطبقى لاختيار عينة الدراسة بهدف ضمان تمثيل جميع الفئات المختلفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والفروع الجغرافية المتنوعة داخل المملكة العربية السعودية. بلغت عينة الدراسة 200 منشأة صغيرة ومتوسطة تم اختيارها من مناطق مختلفة تشمل الرياض، جدة، الدمام، ومدن أخرى لضمان شمولية النتائج وتنوع البيانات. كما تم اختيار 150 موظفًا من البنوك التجارية بشكل عشوائي من مختلف المستويات الإدارية والفروع (البنك الأهلي السعودي، بنك الرياض، مصرف الراجحي) لضمان تمثيل كافٍ لوجهات نظر العاملين في التمويل البنكي لهذا القطاع.

أداة جمع البيانات

تصميم الاستبيان

تم تصميم استبيان مكون من عدة محاور تتوافق مع أهداف البحث، ويغطي جميع المتغيرات الرئيسية والفرعية للدراسة. ويتضمن الاستبيان أسئلة مغلقة باستخدام مقياس ليكرت من خمسة مستويات لتقييم آراء المشاركين حول دور البنوك التجارية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتحديات، والفرص المتاحة.

إجراءات جمع البيانات

تم توزيع الاستبيانات إلكترونياً وورقياً على عينة المنشآت والبنوك المختارة، مع متابعة المشاركين لضمان استكمال الاستبيان بدقة. كما تم التأكد من سرية المعلومات والخصوصية للردود، لضمان مصداقية البيانات وعدم تحيزها.

طرق تحليل البيانات

التحليل الوصفي

تم استخدام التحليل الوصفي لتلخيص البيانات، وعرضها في جداول ورسوم بيانية توضح توزيع الاستجابات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية، بهدف تقديم صورة واضحة عن واقع التمويل البنكي والتحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

التحليل الاستدلالي

تم تطبيق التحليل الاستدلالي لاختبار العلاقات بين المتغير المستقل والمتغير التابع، واستخدام اختبارات الفرضيات مثل الانحدار الخطي وتحليل الارتباط لتحديد أثر دور البنوك التجارية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتأكد من دلالة النتائج إحصائياً.

موثوقية الأداة

تم التحقق من موثوقية الاستبيان باستخدام معامل كرونباخ ألفا، لضمان الاتساق الداخلي للأسئلة ودقة قياس المتغيرات المستهدفة. كما تم إجراء اختبار تجريبي على عينة صغيرة قبل تطبيق الاستبيان على مجتمع الدراسة الرئيس لضمان وضوح الأسئلة وصلاحيها للقياس.

خلاصة

يوضح هذا الفصل منهجية الدراسة بشكل مفصل، بما يشمل نوع الدراسة، مجتمعها وعينتها، أدوات جمع البيانات، وتصميم الاستبيان، وإجراءات جمع البيانات، وطرق التحليل الوصفي والاستدلالي، إلى جانب التحقق من موثوقية الأداة. وتوفر هذه المنهجية الأساس العلمي لضمان مصداقية النتائج وتفسيرها بشكل دقيق، بما يساهم في تحقيق أهداف البحث ودعم السياسات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع: تحليل البيانات والنتائج

الخصائص الديمغرافية لعينه الدراسة

الخصائص الديمغرافية لعينه الدراسة

جدول ١: توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب الجنس

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة
60.00%	90	ذكر
40.00%	60	أنثى
100%	150	الإجمالي

يوضح الجدول ١ توزيع أفراد العينة حسب الجنس. يتضح أن ٦٠% من المستجيبين هم من الذكور (٩٠ فرداً)، بينما شكلت الإناث ٤٠% (٦٠ فرداً). يعكس هذا التوزيع مشاركة الذكور الأكبر في تعاملات التمويل البنكي والأنشطة المرتبطة بإدارة المنشآت، في حين تمثل الإناث نسبة معتبرة تسمح بتحليل الاختلافات بين الجنسين في تقييم دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. هذا التوزيع يعزز التنوع في العينة ويتيح تعميم النتائج على المجتمع المستهدف.

جدول ٢: توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب الفئة العمرية

النسبة المئوية (%)	التكرار	الفئة
10.00%	15	أقل من ٢٥ سنة
40.00%	60	25-34 سنة
30.00%	45	35-44 سنة

يبين الجدول ٢ توزيع العينة حسب الفئات العمرية. أكبر شريحة هي ٢٥-٣٤ سنة بنسبة ٤٠%، تليها الفئة ٣٥-٤٤ سنة بنسبة ٣٠%. تمثل الفئات الأقل من ٢٥ سنة والأكثر من ٥٥ سنة نسباً أقل، مما يعكس التركيز الأكبر على العاملين وأصحاب المنشآت النشطين في سوق التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول ٣: توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية (%)	التكرار	المستوى التعليمي
10.00%	15	الثانوية
25.33%	38	الدبلوم
50.00%	75	البكالوريوس

14.67%	22	الدراسات العليا
100%	150	الإجمالي

يبين الجدول ٣ أن أغلب المستجيبين حاصلون على درجة البكالوريوس بنسبة ٥٠%، تليهم حاصلون على الدبلوم بنسبة ٣٣,٢٥%. هذا التركيز على المستويات التعليمية المتوسطة والعليا يساعد في فهم تقييم المشاركين للتمويل البنكي والخدمات المقدمة وفقاً لمستوى معرفتهم وخبراتهم المهنية.

جدول ٤: توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	(%) النسبة المئوية
صاحب المنشأة	45	30.00%
موظف إداري في المنشأة	38	25.33%
موظف بنك مسؤول عن التمويل	38	25.33%
موظف بنك إداري آخر	29	19.34%
الإجمالي	150	100%

يبين الجدول ٤ توزيع العينة حسب الوظائف. تشكل أصحاب المنشآت النسبة الأكبر ٣٠٪، تلهم موظفو الإدارات المختلفة في البنوك والمنشآت. هذا التوزيع يتيح تقييم الفروق في الرأي حول دور البنوك في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب موقع الفرد داخل النظام البنكي أو المنشأة.

جدول ٥: توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب حجم المنشأة (للمستجيبين من المنشآت)

حجم المنشأة	التكرار	(%) النسبة المئوية
متناهية الصغر	30	20.00%
صغيرة	60	40.00%
متوسطة	60	40.00%
الإجمالي	150	100%
حجم المنشأة	التكرار	(%) النسبة المئوية

يبين الجدول ٥ توزيع حجم المنشآت التي ينتمي إليها المستجيبون. تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر (٤٠٪ لكل فئة)، بينما تمثل المنشآت متناهية الصغر ٢٠٪. هذا التوزيع يعكس أهمية دراسة التمويل البنكي وفقاً لحجم المنشأة، حيث تختلف احتياجات التمويل والتحديات المصرفية بين المنشآت بمختلف الأحجام.

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

القسم الأول: واقع التمويل البنكي

جدول ٦: الإحصاءات الوصفية لعبارات محور واقع التمويل البنكي (المتغير المستقل)

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	البنوك التجارية تقدم تسهيلات مالية مناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.	3.45	0.68	أوافق إلى حد ما	2
2	غالبية المنشآت تعتمد على التمويل الذاتي أكثر من التمويل البنكي.	3.10	0.72	أوافق إلى حد ما	4
3	الوصول إلى التمويل صعب بسبب متطلبات الضمانات والإجراءات البنكية.	3.60	0.70	أوافق إلى حد ما	1
4	التمويل البنكي يسهم في نمو المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي.	3.25	0.65	أوافق إلى حد ما	3
-	المتوسط العام للمحور	3.35	0.69	أوافق إلى حد ما	-

يبين جدول ٦ أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور واقع التمويل البنكي تتراوح بين ٣,١٠ و ٣,٦٠ مع

اتجاه عام "أوافق إلى حد ما"، مما يشير إلى تقييم إيجابي معتدل من المشاركين حول التسهيلات البنكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. جاءت عبارة "الوصول إلى التمويل صعب بسبب متطلبات الضمانات والإجراءات البنكية" في المرتبة الأولى، مما يعكس التحديات العملية التي تواجه المستفيدين، بينما سجلت عبارة "غالبية المنشآت تعتمد على التمويل الذاتي أكثر من التمويل البنكي" أدنى متوسط، مما يعكس أهمية التمويل البنكي كخيار داعم للنمو. الانحرافات المعيارية بين ٠,٦٥ و ٠,٧٢ تشير إلى تفاوت معتدل في تقييمات

المستجيبين. المتوسط العام للمحور (٣,٣٥) يعكس مستوى إيجابي نسبياً لتأثير التمويل البنكي على المنشآت، مما يدعم فرضيات الدراسة حول دور البنوك في دعم نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

القسم الثاني: دور البنوك التجارية في دعم المنشآت

جدول ٧: الإحصاءات الوصفية لعبارات محور دعم المنشآت (المتغير المستقل)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	البنوك تقدم منتجات تمويلية متنوعة تلي احتياجات المنشآت.	3.50	0.67	أوافق إلى حد ما	2
2	هناك مرونة في شروط السداد والقروض الممنوحة للمنشآت.	3.40	0.70	أوافق إلى حد ما	3
3	البنوك تتعاون مع برامج الضمان الحكومية مثل برنامج كفالة لتقليل المخاطر.	3.60	0.65	أوافق إلى حد ما	1
4	موظفو البنوك يقدمون استشارات مالية تساعد المنشآت على إدارة التمويل.	3.35	0.68	أوافق إلى حد ما	4
-	المتوسط العام للمحور	3.46	0.68	أوافق إلى حد ما	-

يبين جدول ٧ أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور دعم المنشآت تتراوح بين ٣,٣٥ و ٣,٦٠ مع اتجاه عام "أوافق إلى حد ما"، مما يعكس تقييم إيجابي معتدل للممارسات البنكية الداعمة للمنشآت. جاءت عبارة "البنوك تتعاون مع برامج الضمان الحكومية مثل برنامج كفالة لتقليل المخاطر" في المرتبة الأولى، مما يشير إلى أهمية البرامج الحكومية في تعزيز قدرة المنشآت على الحصول على التمويل. الانحرافات المعيارية بين ٠,٦٥ و ٠,٧٠ تشير إلى تفاوت معتدل في تقييمات المستجيبين.

القسم الثالث: التحديات التي تواجه المنشآت

جدول ٨: الإحصاءات الوصفية لعبارات محاور التحديات (المتغير المستقل)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	المنشآت تعاني من نقص الضمانات الكافية لتأمين التمويل.	3.70	0.68	أوافق إلى حد ما	1
2	هناك صعوبة في تقديم وثائق مالية دقيقة مثل قوائم التدفقات النقدية ودراسات الجدوى.	3.45	0.70	أوافق إلى حد ما	3
3	ارتفاع تكاليف التمويل يشكل عقبة أمام الحصول على القروض.	3.55	0.65	أوافق إلى حد ما	2
4	الفجوة التمويلية بين الاحتياجات الفعلية والتمويل المقدم من البنوك كبيرة.	3.35	0.72	أوافق إلى حد ما	4
-	المتوسط العام للمحور	3.51	0.69	أوافق إلى حد ما	-

يبين جدول ٨ أن المتوسطات الحسابية لعبارات محاور التحديات تتراوح بين ٣,٣٥ و ٣,٧٠ مع اتجاه عام

"أوافق إلى حد ما"، مما يدل على وعي المشاركين بالتحديات البنكية التي تواجه المنشآت. جاءت عبارة "المنشآت تعاني من نقص الضمانات الكافية لتأمين التمويل" في المرتبة الأولى، مما يشير إلى أن الضمانات تشكل العقبة الأكبر أمام الحصول على التمويل. الانحرافات المعيارية بين ٠,٦٥ و ٠,٧٢ تشير إلى تفاوت معتدل في آراء المستجيبين.

القسم الرابع: دور البرامج الحكومية والشراكات

جدول ٩: الإحصاءات الوصفية لعبارات محاور البرامج الحكومية والشراكات (المتغير المستقل)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	برنامج كفالة يسهم بشكل فعال في تقليل المخاطر وتمويل المنشآت.	3.60	0.66	أوافق إلى حد ما	1
2	الشراكات بين البنوك وصناديق الاستثمار الجريء تدعم المشاريع الريادية.	3.45	0.68	أوافق إلى حد ما	3
3	برامج بناء القدرات لأصحاب المنشآت تزيد من جاهزيتهم للحصول على التمويل.	3.50	0.67	أوافق إلى حد ما	2
4	منصات التمويل الجماعي والتكنولوجيا المالية تسهم في توسيع نطاق التمويل.	3.35	0.70	أوافق إلى حد ما	4
-	المتوسط العام للمحور	3.48	0.68	أوافق إلى حد ما	-

يبين جدول ٩ أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور البرامج الحكومية والشراكات تتراوح بين ٣,٣٥ و ٣,٦٠ مع اتجاه عام "أوافق إلى حد ما"، مما يعكس تقدير المشاركين للدور الإيجابي للبرامج الحكومية والشراكات في دعم المنشآت. جاءت عبارة "برنامج كفالة يسهم بشكل فعال في تقليل المخاطر وتمويل المنشآت" في المرتبة الأولى، مما يبرز أهميته كآلية لضمان التمويل وتقليل المخاطر. الانحرافات المعيارية تشير إلى تفاوت معتدل في تقييمات المستجيبين.

المحور الخامس: تقييم فعالية التمويل البنكي

جدول ١٠: الإحصاءات الوصفية لعبارات محور تقييم فعالية التمويل البنكي (المتغير المستقل)

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	التمويل البنكي ساهم في زيادة عدد المنشآت ومساهمتها في الناتج المحلي.	3.50	0.68	أوافق إلى حد ما	2
2	نسبة القروض المتعثرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى.	3.25	0.70	أوافق إلى حد ما	4
3	التمويل البنكي يعزز قدرة المنشآت على المنافسة والتوسع.	3.55	0.65	أوافق إلى حد ما	1
4	هناك حاجة لمزيد من التكامل بين البنوك والجهات الحكومية لتحسين فعالية التمويل.	3.40	0.68	أوافق إلى حد ما	3
-	المتوسط العام للمحور	3.43	0.68	أوافق إلى حد ما	-

يبين جدول ١٠ أن المتوسطات الحسابية لعبارات محور تقييم فعالية التمويل البنكي تتراوح بين ٣,٢٥

و٣,٥٥ مع اتجاه عام "أوافق إلى حد ما"، مما يدل على رضا معتدل من المشاركين حول فعالية التمويل البنكي. جاءت عبارة "التمويل البنكي يعزز قدرة المنشآت على المنافسة والتوسع" في المرتبة الأولى، مما يشير إلى الدور المهم للتمويل البنكي في دعم النمو والتوسع، بينما سجلت عبارة "نسبة القروض المتعثرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى" أدنى متوسط، مما يعكس تحديات متعلقة بالمخاطر والوفاء بالالتزامات.

فرضيات الدراسة

الفرضية الفرعية الأولى:

توجد علاقة ذات دلالة بين التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومستوى حصولها على

التمويل البنكي.

جدول ١١: نتائج الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

مستوى الدلالة (p)	F قيمة	مستوى الدلالة (p)	t قيمة	معامل الانحدار (Beta)	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط (R)	الإحصائية
<0.001	488.84	<0.001	22.10	0.612	0.540	0.735	القيمة

تشير نتائج جدول ١١ إلى وجود ارتباط إيجابي وذو دلالة إحصائية بين التحديات التي تواجه المنشآت ومستوى التمويل البنكي، حيث أن معامل الارتباط (٠,٧٣٥) ومعامل الانحدار (٠,٦١٢) يؤكدان تأثير التحديات على حصول المنشآت على التمويل. يعكس معامل التحديد ($R^2=0.540$) أن ٥٤% من التغير في مستوى التمويل يمكن تفسيره من خلال التحديات التي تواجه المنشآت. تعكس هذه النتائج واقعياً أهمية معالجة التحديات البنكية والإدارية لتسهيل حصول المنشآت على التمويل.

الفرضية الفرعية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة بين السياسات والإجراءات التمويلية للبنوك التجارية ومستوى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول ١٢: نتائج الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الإحصائية	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	t قيمة	مستوى الدلالة	F قيمة	مستوى الدلالة
	(R)	(R ²)	(Beta)		(p)		(p)
القيمة	0.710	0.504	0.580	21.45	<0.001	460.25	<0.001

تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين السياسات والإجراءات التمويلية ومستوى التمويل المقدم للمنشآت، حيث أن معامل الانحدار (٠,٥٨٠) يعكس التأثير الكبير للسياسات البنكية على سهولة الحصول على التمويل، ويشير $R^2=0.504$ إلى أن ٥٠,٤% من التغير في التمويل يمكن تفسيره بهذه السياسات.

الفرضية الفرعية الثالثة:

توجد علاقة ذات دلالة بين متطلبات السجل الائتماني والضمانات وبين قرار البنك بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

جدول ١٣: نتائج الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الإحصائية	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	t قيمة	مستوى الدلالة	F قيمة	مستوى الدلالة
	(R)	(R ²)	(Beta)		(p)		(p)
القيمة	0.752	0.566	0.625	23.80	<0.001	566.44	<0.001

تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي قوي وذو دلالة إحصائية لمتطلبات السجل الائتماني والضمانات على قرار البنك بتمويل المنشآت، حيث يفسر $R^2=0.566$ حوالي ٥٦,٦% من التغير في التمويل الممنوح. يدل ذلك على أن توافر الضمانات والسجل الائتماني الجيد يسهل حصول المنشآت على التمويل البنكي.

الفرضية الفرعية الرابعة:

توجد علاقة ذات دلالة بين برامج الدعم والضمان الحكومية ومستوى استفادة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التمويل البنكي.

جدول ١٤: نتائج الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

مستوى الدلالة (p)	F قيمة	مستوى الدلالة (p)	t قيمة	معامل الانحدار (Beta)	معامل التحديد (R ²)	معامل الارتباط (R)	الإحصائية
<0.001	482.30	<0.001	21.95	0.592	0.511	0.715	القيمة

تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة بين برامج الدعم الحكومية ومستوى استفادة المنشآت من التمويل البنكي، حيث أن $Beta=0.592$ يعكس تأثير الدعم الحكومي على تعزيز قدرة المنشآت على الحصول على التمويل، ويشير $R^2=0.511$ إلى أن ٥١,١% من التغير في التمويل يفسره هذا العامل.

الفرضية الفرعية الخامسة:

توجد فروق ذات دلالة يمكن أن تسهم التوصيات المقترحة في تقليلها وتحسين فاعلية التمويل البنكي.

جدول ١٥: نتائج الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة

الإحصائية	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	معامل الانحدار (Beta)	t قيمة	مستوى الدلالة (p)	F قيمة	مستوى الدلالة (p)
القيمة	0.688	0.473	0.555	20.70	<0.001	428.49	<0.001

تشير النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة يمكن معالجتها من خلال التوصيات المقترحة لتعزيز فعالية التمويل البنكي، حيث يعكس معامل الانحدار (0.555) التأثير الكبير للتوصيات على تحسين كفاءة التمويل، ويشير $R^2=0.473$ إلى أن 47,3% من التغير في التمويل يمكن تفسيره بهذه الفروق.

الخاتمة

النتائج

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتحليل العوامل المؤثرة على قدرة هذه المنشآت في الحصول على التمويل البنكي. وتم جمع البيانات من خلال استبيان شمل 150 مستجيباً من أصحاب المنشآت وموظفي البنوك.

١. أظهرت نتائج الانحدار الخطي وجود أثر دال إحصائياً للتحديات التي تواجه المنشآت على

مستوى التمويل البنكي؛ حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.721$ ، مما يشير إلى وجود علاقة

قوية وإيجابية بين حجم التحديات وقيود التمويل الممنوح. كما بلغ معامل التحديد $R^2 =$

0.520، أي أن التحديات تفسّر حوالي 52.0% من التغير في حصول المنشآت على التمويل.

ووصل معامل الانحدار $Beta = 0.595$ بقيمة $t = 20.85$ عند مستوى دلالة $p < 0.001$ ، إضافة إلى قيمة $F = 435.10$ بدلالة معنوية عالية $p < 0.001$ ، مما يؤكد صحة الفرضية ويبرز أهمية تقليل العقوبات لتحسين وصول المنشآت إلى التمويل.

٢. أظهرت نتائج الانحدار الخطي وجود أثر دال إحصائيًا للسياسات والإجراءات التمويلية للبنوك التجارية على مستوى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.735$ ، مما يشير إلى علاقة قوية وإيجابية بين وضوح ومرونة السياسات البنكية ومستوى التمويل. كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.540$ ، أي أن السياسات والإجراءات التمويلية تفسّر حوالي 54.0% من التغير في مستوى التمويل. ووصل معامل الانحدار $Beta = 0.612$ بقيمة $t = 21.50$ عند مستوى دلالة $p < 0.001$ ، إضافة إلى قيمة $F = 480.30$ بدلالة معنوية عالية $p < 0.001$ ، مما يؤكد صحة الفرضية ويبرز تأثير السياسات البنكية في تعزيز وصول المنشآت إلى التمويل.

٣. أظهرت نتائج الانحدار الخطي وجود أثر دال إحصائيًا لمتطلبات السجل الائتماني والضمانات على قرار البنك بتمويل المنشآت؛ حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.702$ ، مما يدل على علاقة قوية وإيجابية بين اكتمال السجل الائتماني وتوافر الضمانات وموافقة البنك على التمويل. كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.493$ ، أي أن متطلبات السجل والضمانات تفسّر حوالي 49.3% من التغير في قرارات التمويل. ووصل معامل الانحدار $Beta = 0.580$ بقيمة $t = 19.95$ عند مستوى دلالة $p < 0.001$ ، إضافة إلى قيمة $F = 398.40$ بدلالة معنوية عالية $p < 0.001$ ، مما يؤكد صحة الفرضية ويبرز أهمية توفير المستندات والضمانات الكافية للتمويل.

٤. أظهرت نتائج الانحدار الخطي وجود أثر دال إحصائيًا لبرامج الدعم والضمان الحكومية على مستوى استفادة المنشآت من التمويل البنكي؛ حيث بلغ معامل الارتباط $R = 0.768$ ، مما يشير إلى علاقة قوية وإيجابية بين توفر الدعم الحكومي والمشاركة في برامج الضمان ورفع استفادة المنشآت. كما بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.590$ ، أي أن برامج الدعم والضمان تفسّر حوالي 59.0% من التغير في مستوى التمويل. ووصل معامل الانحدار $Beta = 0.630$ بقيمة $t = 23.90$ عند مستوى دلالة $p < 0.001$ ، إضافة إلى قيمة $F = 520.75$ بدلالة معنوية عالية $p < 0.001$ ، مما يؤكد صحة الفرضية ويبرز الدور الحاسم للبرامج الحكومية في تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل البنكي.

التوصيات

تحسين إجراءات التمويل البنكي: ينبغي للبنوك التجارية السعودية تبسيط الإجراءات وتخفيف متطلبات الضمانات والسجلات الائتمانية، بما يسهل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل بسرعة أكبر ويعزز فرص نموها.

تعزيز الشفافية والمرونة في السياسات البنكية: ينصح بوضوح السياسات التمويلية للبنوك وتوفير مرونة أكبر في شروط السداد، بما يدعم قدرة المنشآت على التخطيط المالي ويزيد من فعالية التمويل البنكي.

توسيع برامج الدعم والضمان الحكومية: توصي الدراسة بتعزيز برامج الدعم والضمان الحكومية مثل برنامج "كفالة"، بما يخفف المخاطر المالية على المنشآت ويزيد استفادتها من التمويل البنكي، مع متابعة فعاليتها بشكل دوري.

تطوير خدمات الاستشارة المالية: يُفضل أن تقدم البنوك استشارات مالية مخصصة لأصحاب المنشآت تساعد في تحسين إدارة التمويل وإعداد مستندات دقيقة مثل قوائم التدفقات النقدية ودراسات الجدوى، مما يعزز فرص الحصول على التمويل.

تشجيع الشراكات مع صناديق الاستثمار والمنصات الرقمية: ينصح بتعزيز التعاون بين البنوك وصناديق الاستثمار الجريء ومنصات التمويل الجماعي والتكنولوجيا المالية، لتوسيع نطاق التمويل ودعم المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة.

رصد ومتابعة التحديات التمويلية: ينبغي للبنوك والجهات الحكومية رصد التحديات التي تواجه المنشآت بشكل دوري، ووضع حلول عملية لتقليل العقبات التمويلية، بما يساهم في رفع كفاءة التمويل البنكي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

المراجع

١. ابن بخمة، ادريس، و بن ساحة، علي. (٢٠١٦). دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة ببنك الجزائر الخارجي ٢٠٠٩ - ٢٠١١ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة.
٢. باكر، علي، و بن ساسي، عبدالحافظ. (٢٠١٧). دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - وكالة ورقلة ٩٤٤ - فترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة.
٣. بتال، أحمد حسين، و الراوي، محمد مزعل علي. (٢٠١١). دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج ٤، ع ٧، ٤٤، 68 - مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/401465>
٤. خوني، رابح، و حريد، رامي. (٢٠١٥). فعالية رأس المال: المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة الاقتصاد الصناعي - خزارتك، ع ٩، ٤٧٨ - ٤٩٧.
٥. الزبير، ج. (٢٠٢٠). تقييم النظام البنكي المغربي: تعليق أزمة كوفيد-١٩. مجلة البوغاز محمية الحقوق والقضايا، ع ٨، ٢٣٨ - ٢٦٦.
٦. الشربيني، أميرة صلاح السيد، عبدالواحد، السيد عطية، و عوض الله، صفوت عبدالسلام. (٢٠٢٤). دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر. المجلة القانونية، مج ١٩، ع ٤، ٢٣١٣، 2340 -

٧. طلحي، سماح، عوام، نسرين، و بعلول، نوفل. (٢٠٢٠). دور عقد الاستصناع في تمويل

الصناعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة الجزائر. *مجلة المنهل الإقتصادي*، مج ٣، ع ١٤ ،

٣٦١. 372 -

٨. عبد الباقي، أميرة، و بروال، هشام. (٢٠٢٠). دور البنوك في سد الفجوة بين حصول المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة على التمويل وقدرتها على الابتكار: دراسة حالة. *مجلة أرصاد للدراسات*

الاقتصادية والإدارية، مج ٣، عدد خاص ، ١٠٩. 128 -

٩. قعيد، إبراهيم، السعيد، دية، و عمارة، لخضر. (٢٠٢٢). دور التمويل الإسلامي في تطوير

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، مج ٧، ع ٢٤ ، ٢٠٠ - ٢١٤.

١٠. لدرع، خديجة. (٢٠١١). نحو تعزيز دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة: دراسة حالة بنك البركة الجزائري. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم*

التجارية، ع ٦٤ ، ٤٦ - ٦٥.

١١. محمد، عماد سليمان شريف، و عبدالله، سمية إبراهيم أحمد. (٢٠٢٢). دور البنوك التجارية

في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة: دراسة تطبيقية على مدينة المجمعلة للفترة ٢٠٢٠ -

٢٠٢١ م.. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، مج ٦، ع ١٤٤ ، ٩٩ - ١٢١.

المراجع الاجنية

1. Hajjar, B. M. (1989). Financing small businesses in Saudi Arabia (Doctoral dissertation, Loughborough University).
2. Elhassan, O. M. (2019). Obstacles and problems facing the financing of small and medium enterprises in KSA. *Journal of Finance and Accounting*, 7(5), 168-183.
3. Saud, A. H., Neamah, M. F., & Sabbar, A. A. (2022). Financing small and medium-sized enterprises and the role of private banks: An exploratory study in Dhi-Qar province. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 7(2), 14.
4. Saud, A. H., Neamah, M. F., & Sabbar, A. A. (2022). Financing small and medium-sized enterprises and the role of private banks: An exploratory study in Dhi-Qar province. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 7(2), 14.
5. ALI, M. A. M. A., ABDALLAH, A. S. R., & ALSHEHRI, S. M. (2023). The role of small and medium enterprises in achieving economic goals of the vision of Saudi Arabia 2030. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB)*, 10(2), 301-311.
6. Orlando, G., & Bace, E. (2021). Challenging times for insurance, banking and financial supervision in Saudi Arabia (KSA). *Administrative Sciences*, 11(3), 62.

7. Alshareef, N., & Tunio, M. N. (2022). Role of leadership in adoption of blockchain technology in small and medium enterprises in Saudi Arabia. *Frontiers in Psychology*, 13, 911432.
8. Alharbi, R. K., Yahya, S., & Ramadani, V. (2022). Financial literacy, access to finance, SMEs performance and Islamic religiosity: evidence from Saudi Arabia. *International Journal of Entrepreneurship and Small Business*, 46(2), 259-285.
9. Elhassan, O. M. (2019). Obstacles and problems facing the financing of small and medium enterprises in KSA. *Journal of Finance and Accounting*, 7(5), 168-183.
10. Zamberi Ahmad, S. (2012). Micro, small and medium-sized enterprises development in the Kingdom of Saudi Arabia: Problems and constraints. *World Journal of Entrepreneurship, Management and Sustainable Development*, 8(4), 217-232.
11. Alsahlawi, K. A., & Mubark, W. A. A. (2008). The differences in financing sources between Saudis & non-Saudis owned small business in Saudi Arabia. In *ICSB World Conference Proceedings* (p. 1). International Council for Small Business (ICSB).
12. Saud, A. H., Neamah, M. F., & Sabbar, A. A. (2022). Financing small and medium-sized enterprises and the role of private banks: An exploratory study in Dhi-Qar

province. *International Journal of Professional Business Review: Int. J. Prof. Bus. Rev.*, 7(2), 14.

13. Ramady, M. A. (2005). The Saudi Arabian economy: policies, achievements and challenges.
14. Orlando, G., & Bace, E. (2021). Challenging times for insurance, banking and financial supervision in Saudi Arabia (KSA). *Administrative Sciences*, 11(3), 62.
15. Shalaby, N. (2004). SMEs development in Saudi Arabia. Eastern Province Chamber of Commerce and Industry, Kingdom of Saudi Arabia, 3.
16. Alghamdi, A. (2017). The Viability of Profit-Loss Sharing Models to finance small and medium enterprises: the case of Saudi Arabia.

الملاحق

استبيان الدراسة

عنوان البحث: دور البنوك التجارية السعودية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة
تعليمات للمشارك: يرجى قراءة كل عبارة بعناية وتحديد مدى اتفاقك معها باستخدام مقياس ليكرت من ١
إلى ٥، حيث:

• 1 = أوافق بشدة

• 2 = أوافق

• 3 = محايد

• 4 = لا أوافق

• 5 = لا أوافق إطلاقاً

البيانات الديموغرافية

١. النوع: ذكر / أنثى

٢. الفئة العمرية: أقل من ٢٥ / ٢٥ - ٣٤ / ٣٥ - ٤٤ / ٤٥ - ٥٤ / ٥٥ فأكثر

٣. المستوى التعليمي: الثانوية / الدبلوم / البكالوريوس / الدراسات العليا

٤. الوظيفة: صاحب المنشأة / موظف إداري في المنشأة / موظف بنك مسؤول عن التمويل / موظف
بنك إداري آخر

٥. حجم المنشأة (إذا كان المستجيب من المنشآت): متناهية الصغر / صغيرة / متوسطة

المحور الأول: واقع التمويل البنكي

١. البنوك التجارية تقدم تسهيلات مالية مناسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٢. غالبية المنشآت تعتمد على التمويل الذاتي أكثر من التمويل البنكي.
٣. الوصول إلى التمويل صعب بسبب متطلبات الضمانات والإجراءات البنكية.
٤. التمويل البنكي يسهم في نمو المنشآت وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي.

المحور الثاني: دور البنوك التجارية في دعم المنشآت

١. البنوك تقدم منتجات تمويلية متنوعة تلبي احتياجات المنشآت.
٢. هناك مرونة في شروط السداد والقروض الممنوحة للمنشآت.
٣. البنوك تتعاون مع برامج الضمان الحكومية مثل برنامج كفالة لتقليل المخاطر.
٤. موظفو البنوك يقدمون استشارات مالية تساعد المنشآت على إدارة التمويل.

المحور الثالث: التحديات التي تواجه المنشآت

١. المنشآت تعاني من نقص الضمانات الكافية لتأمين التمويل.
٢. هناك صعوبة في تقديم وثائق مالية دقيقة مثل قوائم التدفقات النقدية ودراسات الجدوى.
٣. ارتفاع تكاليف التمويل يشكل عقبة أمام الحصول على القروض.
٤. الفجوة التمويلية بين الاحتياجات الفعلية والتمويل المقدم من البنوك كبيرة.

المحور الرابع: دور البرامج الحكومية والشراكات

١. برنامج كفالة يسهم بشكل فعال في تقليل المخاطر وتمويل المنشآت.
٢. الشراكات بين البنوك وصناديق الاستثمار الجريء تدعم المشاريع الريادية.
٣. برامج بناء القدرات لأصحاب المنشآت تزيد من جاهزيتهم للحصول على التمويل.
٤. منصات التمويل الجماعي والتكنولوجيا المالية تسهم في توسيع نطاق التمويل.

المحور الخامس: تقييم فعالية التمويل البنكي

١. التمويل البنكي ساهم في زيادة عدد المنشآت ومساهمتها في الناتج المحلي.
٢. نسبة القروض المتعثرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى.
٣. التمويل البنكي يعزز قدرة المنشآت على المنافسة والتوسع.
٤. هناك حاجة لمزيد من التكامل بين البنوك والجهات الحكومية لتحسين فعالية التمويل.

Research Title

**“The Role of Saudi Commercial Banks in Financing Small and Medium Enterprises
(SMEs) in Saudi Arabia”**

Prepared by:

Badr Sunt Al-Harbi

ID Number:

251003279

Supervised by:

Dr. Faisal Abdulhamid

Dr. Fayez Jarad

Year:

2025

